

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٨٥

السبت، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٤/٣٠

نيويورك

|          |                                                   |                         |
|----------|---------------------------------------------------|-------------------------|
| الرئيس   | السيد تشوركين                                     | (الاتحاد الروسي)        |
| الأعضاء: | إسبانيا                                           | السيد أويارثون مارتشيسي |
|          | أنغولا                                            | السيد غاسبار مارتنس     |
|          | أوروغواي                                          | السيد روسيلي            |
|          | أوكرانيا                                          | السيد يلتشينكو          |
|          | السنغال                                           | السيد سيك               |
|          | الصين                                             | السيد ليو جايي          |
|          | فرنسا                                             | السيد أيرو              |
|          | جمهورية فنزويلا البوليفارية                       | السيد راميرث كارنيو     |
|          | ماليزيا                                           | السيد إبراهيم           |
|          | مصر                                               | السيد أبو العطا         |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت          |
|          | نيوزيلندا                                         | السيد فان بوهيمن        |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية                        | السيد بريسمان           |
|          | اليابان                                           | السيد ييسو              |

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1631521 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي أستراليا، وإستونيا، وأندورا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، وجمهورية التشيك، والجمهورية العربية السورية، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولوكسمبورغ، وليتوانيا، ومالطة، والمغرب، والمكسيك، وموناكو، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتين S/2016/846 و S/2016/847، اللتين تتضمنان نصي مشروعين قرارين.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أورو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إزاء الرعب الذي لا يطاق في حلب التي تعاني عذابا عظيما، يجب على مجلس الأمن مرة أخرى أن يتحمل المسؤولية التي أناطه بها المجتمع الدولي بغية ضمان السلام، وكفالة الأمن، وحماية المدنيين.

لقد استمعنا أمس إلى كلام المبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا. كان كلامه مدويا كصرخة تحذيرية.

وإذا استمرت هذه الحالة، فسوف نكون شاهدين بحلول نهاية العام على تدمير حلب. إن الرسالة التي وجهها ستافان دي ميستورا إلى مجلس الأمن لا لبس فيها. فهي تفيد بأننا إذا لم نتصرف، فالمدينة لن تكون قريبا أكثر من ميدان يعمه الدمار، وهي ستدرج في سجل التاريخ بوصفها مكانا جرى التخلي عن سكانه ليقعوا في أيدي جلاذيتهم.

قبل خمسة عشر يوما وفي هذه القاعة، دعوت باسم فرنسا إلى وقف فوري لإطلاق النار (انظر S/PV.7774). ومنذ ذلك الحين، وعقب اتفاق ولد ميتا، يؤكد النظام السوري على تحقيق هدفه بوحشية مذهلة - هدف لا علاقة له بمكافحة الإرهاب. إن هدفه يتمثل في استسلام حلب. وأساليب النظام السوري تجاه كل من داريا، وحماة، وحلب هي نفسها: القصف العشوائي بالقنابل والتدمير المنهجي للبنية التحتية المدنية بغية إلحاق أقصى قدر من المعاناة بالسكان. وفي الآونة الأخيرة، شملت أساليبه القضاء على إمدادات المياه الصالحة للشرب في حلب، والاستهداف المنهج للمستشفيات والعاملين في مجال الصحة. وفي كل مرة، يلجأ أولئك الذين يؤيدون دمشق إلى توفير الدعم الحاسم للاستراتيجية التي تسعى حصرا إلى ضمان تسليم المقاتلين أنفسهم ونزوح المدنيين من خلال العمليات التي تنطوي على دوامة التطهير العرقي الذي يكمن التدمير في طياته.

كيف يمكننا أن نتسامح جماعيا حيال ذلك؟ لقد تكلم الأمين العام عن ارتكاب جرائم حرب. ونحن جميعا نتذكر غورنيكا، وسربرينيتسا، وغروزي. إن ما يحدث أمام أعيننا في حلب هو تكرار لتلك المآسي الشريفة. وإذا لم يستجمع المجتمع الدولي قواه، فسوف يتشاطر المسؤولية عن هذه الأحداث.

إن النظام ومؤيديه يزعمون أنهم يقاتلون الإرهاب. إنني أشجب هذا الزعم المزيف بمنتهى الشدة. بشار الأسد لا يكافح الإرهاب؛ إنما يغذيه. ومنذ بداية الصراع، هو يستهدف المعارضة المعتدلة في المقام الأول لأنها تجسد الأمل

العسكري فوق حلب؛ وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ واحترام الهدنة التي تكفلها آلية فعالة للتحقق تكون طرائقها شفافة؛ وسحب جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية التي يحددها مجلس الأمن أو وقف التعاون معها؛ واستئناف العملية السياسية.

ومن شأن البعض أن يفرضوا شروطا على وقف القصف بالقنابل، بما في ذلك التحديد الدقيق لأمكنة وجود الجماعات الإرهابية وفرزها. هذا زيف لأنه يتعذر تحقيقه طالما تتواصل أعمال القصف بالقنابل. إنه واضح إلى حد كبير. علاوة على ذلك، إن تدمير مدينة بالقنابل وذبح المدنيين هو عمل يرقى إلى أعمال الإرهابيين لا إلى مكافحتهم. وأكرر أن الحالة الطارئة الحقيقية تكمن في وقف القصف بالقنابل، وهو الشرط المسبق الصحيح والوحيد لأنه يتقرر بموجبه كل شيء آخر.

ولقد كنا صبورين في التفاوض بشأن مشروع القرار بحسن نية، مع الرغبة في توحيد المجتمع الدولي حول الهدف الوحيد. والشواغل المشروعة التي أثارها البعض قد أخذت بعين الاعتبار، وعملتُ جاهدة بصورة شخصية وبقلب منفتح ويد ممدودة في الأيام والساعات الأخيرة لتهيئة الظروف من أجل تحقيق توافق في الآراء، بكل صدق وبدون دوافع خفية، مدفوعا بالرغبة في استعادة السلام في سورية، وإنهاء عذاب الشعب، وتعزيز الحل لمحنة الملايين من اللاجئين والمشردين. وأرى أن أغلبية واسعة من أعضاء المجلس يتفهمون هذا النهج ويوافقون عليه.

إن اعتماد مشروع القرار يمكنه أن يعيد إلى سكان حلب، والشعب السوري، والبقية منا بصيصا من الأمل في إنهاء دوامة العنف وإيجاد دينامية سياسية جديدة تستند إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات بشأن المرحلة الانتقالية، التي حدد خطوطها العريضة مجلس الأمن بالإجماع قبل أقل من عام.

الوحيد للتمكن في نهاية المطاف من استعادة سورية المتحدة والسلمية. ولقد أرسى تفاهما فتاكا بينه وبين داعش والقاعدة، وهما التنظيمان اللذان يتشاطر وإياهما الأهداف المشتركة واللذان يتعمد تحييدهما.

لقد دفعت فرنسا ثمن الإرهاب. فهي لا يسعها أن تسمح لعملية الكفاح هذه التي ينبغي أن تجمعنا معا بالخروج عن مسارها من خلال إجراءات عقابية لا تؤدي في نهاية المطاف سوى إلى تعزيز من ترغب في القضاء عليهم. إن تدمير المستشفيات، وتجويع المدنيين، وذبح النساء والأطفال، ومحاصرة المدن كما في العصور الوسطى أمور لا تؤدي سوى إلى تغذية التطرف والإرهاب. لذلك، يجب علينا وقف هذه الحلقة المفرغة على نحو عاجل. واليوم، وفي مواجهة هذا الرعب، يجب على مجلس الأمن أن يتخذ قرارا بسيطا وواضحا. يجب عليه أن يطالب بإجراءات فورية لإنقاذ حلب، وإنهاء جميع أعمال القصف بالقنابل من جانب النظام وحلفائه، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الذين تمس حاجتهم إليها بلا عوائق وشروط. هذا ما تستدعيه الحالة في حلب.

إن فرنسا تعمل بلا كلل، إلى جانب معظم أعضاء المجلس، على تحقيق ذلك. فقبل أسبوع، قدّمنا إلى جانب إسبانيا مشروع قرار عاديا إزاء هذه الحالة الطارئة. ماذا ينص عليه؟ إنه يؤكد من جديد عدم القبول بوضوح للقمع العشوائي الذي يمارسه النظام السوري بحق شعبه. وهو يذكر بجميع القرارات التي اتخذتها مجلسنا منذ بداية الأزمة. ويحدد شروط تحقيق السلام العادل والدائم - الحل السياسي الذي أرسينا خطوطه العريضة منذ وقت بعيد. وأخيرا، إنه يعرب عن الرغبة في الالتفاف حول الهدف الذي يجمعنا معا - ألا وهو مكافحة الإرهاب.

ويتضمن مشروع القرار أيضا مطالب واضحة ودقيقة، بما في ذلك الوقف الفوري للقصف بالقنابل والطيران

هجمات عشوائية ضد المدنيين. وشهدنا الطرفين يدمران المستشفيات والمدارس بل وحتى يشنان هجمات على القوافل الإنسانية. ونشهد بقلق استخدام الجيش السوري للأسلحة الكيميائية. وبالرغم من ذلك، حضرنا هنا اليوم لأننا لم نشهد بعد أسوأ مرحلة من مراحل الحرب في سورية. إن الهجوم الذي يشنه الرئيس الأسد على شرق حلب مأساة لا يمكن للمجتمع الدولي تجاهلها.

وكما قال حقا وزير الخارجية الفرنسي، يسعى مشروع القرار هذا إلى تجنب وقوع كارثة إنسانية. ولذلك، نطالب بالوقف الفوري للغارات الجوية التي تروع ٢٧٥ ٠٠٠ من المدنيين المحاصرين في الجزء الشرقي من المدينة. ويتمثل الهدف الرئيسي لمشروع القرار في إنقاذ مدينة قديمة من كارثة تسويتها بالأرض جراء وحشية حرب بين الأشقاء. وأعرب وزير خارجية إسبانيا، السيد خوسيه مانويل غارسيا مارغايو، عن رأينا بوضوح هنا في مجلس الأمن حينما حدثت الزيادة في الاشتباكات في أواخر أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7774) وحدد ثلاث خطوات أساسية يجب أن نركز جهودنا عليها.

وتتمثل الخطوة الأولى في كفالة بدء سريان وقف لإطلاق النار؛ والثانية هي ضمان وصول المساعدات الإنسانية؛ والثالثة تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف وساطة الأمم المتحدة. ويدعو مشروع القرار قيد النظر إلى الالتزام الفوري بوقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. كما يهدف إلى تحسين آليه الرصد التي لم تعمل على النحو المطلوب في الأشهر الأخيرة. وندعو مجلس الأمن - للمرة الأولى منذ بدء الحرب في سورية - إلى توجيه رسالة واضحة إلى الأطراف بعزل الجماعات الإرهابية في سورية التي تشكل تهديدا للمجتمع الدولي بأسره.

ثانيا، إننا نهدف إلى أن نكفل بصورة نهائية أن تظل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية متاحة لموظفي الأمم المتحدة والهلل الأحمر. ومن غير المقبول أن تواصل الحكومة

وبدلا من ذلك، إذا رُفض مشروعا على الرغم من التأيد الواسع النطاق الذي يتمتع به، فماذا يتبقى لنا؟ سيكون هناك المزيد من القتلى والمزيد من اللاجئين والمزيد من المشردين. ولكننا يجب ألا نرفضه وألا نتخلى عنه. ولكل منا أن يتصور العواقب الخطيرة، ويتخذ القرارات الجادة واللازمة لكفالة عدم إفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقاب، وتحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية ومعاقبتهم، وتحمل المسؤولية للذين يحرضون النظام المتهالك. وجميع الذين يرفضون منا الاستسلام يجب أن يتحدوا ويتصرفوا معا.

في عام ٢٠١١، ثمة شعب انتفض سلميا ضد القهر.

وعلى مدار خمسة أعوام وبالرغم من القمع الوحشي، لم يستسلم ذلك الشعب. ويجب ألا نترك ذلك الشعب الذي يعاني ويتعرض لاختبارات عسيرة يختار بين جلال ظالم أو الإرهاب الشديد على يد داعش وجبهة النصرة. وإنني أدعو كل عضو من أعضاء المجلس إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإنقاذ سكان حلب وإلى التعاون معا من أجل السلام وإرسال الرسالة التي كان ينبغي أن يسمعها النظام السوري منذ وقت طويل.

وأولا وقبل كل شيء، فإن ما على المحك اليوم هو مصير حلب وسكانها، ولكنه أيضا وفي المقام الأول الأمل في وضع نهاية أخيرا للتراث الذي يجب علينا جميعا دفع ثمن تكاليفه الكارثية. وفي مواجهة هذه المخاطر الجسيمة، فإن عرقلة اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم ستعني السماح لبشار الأسد بالاستمرار في القتل. وسيعني ذلك في المقام الأول تقديم هدية لا معنى لها للإرهابيين. وأقصى ما أتمناه ألا يقدم المجلس هذه الهدية.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):

أيدت إسبانيا مع فرنسا مشروع القرار (S/2016/846) بشأن حلب، سعيا إلى الاستجابة للحالة البائسة. وخلال أكثر من خمسة أعوام من النزاع الذي يُدمي القلوب في سورية، شهدنا

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

إننا نشارك اليوم في أحد أغرب السيناريوهات في تاريخ مجلس الأمن. فنحن على وشك التصويت على مشروع قرارين (S/2016/846 و S/2016/847)، ونذكر جميعاً تماماً أننا لن نعتمد أياً منهما. وإذا نرى أن الأزمة في سورية تمر بمرحلة مؤلمة تتطلب أكبر قدر ممكن من التعاون السياسي من جانب المجتمع الدولي، فإن هذه الإضاعة للوقت أمر غير مقبول.

إننا نعلم جميعاً خلفية الأزمة السورية. فبعد تدمير ليبيا واعتبار ذلك نجاحاً كبيراً، تحول ثلاثي الأعضاء الدائمين الغربيين في المجلس إلى سورية. وفي هذه المرة للأسف الشديد، أصبحت باريس - التي انضمت إلى موسكو في عام ٢٠٠٣ وغيرها من العواصم ذات الرؤية الواضحة في محاولة لثني الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن الغزو الانتهازي للعراق - أحد أشد المروجين للسياسة الخاطئة المتمثلة في تغيير النظام في دمشق.

ويحزننا أن نشير إلى أنه طوال سنوات الأزمة السورية، لم يقدم الوفد الفرنسي في مجلس الأمن قط أي اقتراحات بناءة، حيث كانت مبادراته النادرة محسوبة بوضوح لإحداث أثر دعائي ومحكوماً عليها بالفشل. وهذا ما حدث في هذه المرة. فقد خاطبنا زملاًؤنا من الوفد الفرنسي قبل نحو أسبوع لإبلاغنا بأنهم يريدون منا تأييد مشروع قرار بشأن سورية، مشددين على أن باريس لا تريد أن تستخدم روسيا حق النقض. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر جرى التأكيد على تلك التأكيدات بشأن الرغبة في تجنب استخدام روسيا لحق النقض على مستوى أعلى. ولكن بعد ٢٤ ساعة وبعد جولة واحدة من المشاورات الجادة، قُدم مشروع قرار مآله دفع روسيا لاستخدام حق النقض للتصويت عليه، وهو المشروع الذي ناقشناه مراراً وعلى نحو مبرر.

السورية منع إيصال المساعدات إلى سكانها باستخدام عقبات بيروقراطية وهمية وتكتيكات متعمدة مثل إزالة المواد الطبية، الأمر الذي يصل إلى مرتبة جرائم الحرب. ولذلك، فإن مشروع القرار ينص على أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة هي التي تحدد عدد المستفيدين واحتياجات نحو ٩٠٠ ٠٠٠ من المدنيين في سورية. كما ندعو إلى إجراء تحقيق في الهجوم الذي وقع على قافلة الهلال الأحمر والأمم المتحدة في أرم الكبرى في ١٩ أيلول/سبتمبر. ولن يهدأ لنا بال حتى نقوم بكل ما في وسعنا لكفالة محاسبة المسؤولين عن ذلك الهجوم أمام العدالة. ونأمل في أن يستمعوا، أينما كانوا، بشكل واضح لهذه الرسالة اليوم من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن.

وأخيراً، يدعو مشروع القرار إلى العودة إلى طريق الحوار في أقرب وقت ممكن فيما يعرب أيضاً عن دعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام.

ولم تدخر فرنسا وإسبانيا وسعاً للحصول على دعم الـ ١٥ عضواً من أعضاء مجلس الأمن. وكان هذا جهداً صادقاً لإدراج وجهات النظر المختلفة مع الاحترام الدائم للغرض الرئيسي من مشروع القرار - وهو تفادي حدوث كارثة في حلب والحد من تصعيد أعمال العنف. وننوه بأننا أوشكنا على تحقيق توافق في الآراء. وما زلنا نأمل في أن تسمح البلدان الموجودة حول هذه الطاولة باعتماد مشروع القرار هذا. ولا يزال لدينا الوقت لاتخاذ القرار الصحيح.

وأخيراً، تود إسبانيا أن تعرب عن امتنانها للعدد الكبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا. ونفسر ذلك الدعم بوصفه رسالة مفادها أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بالمسؤولية المنوطة به بموجب الميثاق. ومن المقعد الذي نشغله هنا بصفتنا عضواً غير دائم في هذا الجهاز، سنعمل بلا كلل لكفالة حدوث ذلك.

من فراغ. نحن نعتبر ذلك محاولة للتخلص من الهيكل التعاوني القائم.

وفي ظل هذه الظروف، اتخذنا بعد ظهر أمس الخطوة غير المعتادة المتمثلة في صياغة مشروع قرار يهدف إلى إظهار أن هناك بالفعل مسارا معقولا للعمل الجماعي يمكننا أن نبني من خلاله على كل الأشياء الإيجابية التي سبق أن توصلنا إليها بشق الأنفس. يتضمن المشروع الذي أعدناه حكما يتعلق بالمعايير التي لا تزال ذات صلة بالاتفاق الروسي - الأمريكي المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر، يشدد على أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية فورا وبدون معوقات، تحديدا من خلال هدنة الـ ٤٨ ساعة أسبوعيا للأغراض الإنسانية. ونص الوثيقة مرفق بمشروع القرار.

ويتضمن مشروع القرار حكما بشأن أهمية كفالة التزام جميع الأطراف في حلب بوقف إطلاق النار ويؤكد على ترتيبات الرصد الحالية التي تشمل فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية. ويحدد الأولوية الأساسية المتمثلة في تمييز المعارضة المعتدلة عن جبهة النصرة ويحض أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية على مطالبة جميع الأطراف بالكف عن القيام بعمليات مشتركة مع الإرهابيين والانفصال عنهم والتقيد رسميا بوقف الأعمال القتالية. ويشير إلى أنه بغية إحراز تقدم في الجهود الإنسانية، ينبغي للمقاتلين الكف عن عرقلة حركة السير على طريق الكاستيلو، وفقا لاتفاق ٩ أيلول/سبتمبر.

ويرحب مشروع القرار بمبادرة المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا الصادرة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر الرامية إلى تطبيع الحالة في حلب. وهي تطلب إلى الأمين العام أن يقدم خطة تنفيذ مفصلة ليوافق عليها مجلس الأمن. وبالمناسبة، في وجه آخر من أوجه قصوره الرئيسية، يتجاهل مشروع القرار الفرنسي - الإسباني تماما مبادرة السيد دي ميستورا. ويشدد

وينبغي لنا أن نشير إلى أن إسبانيا - التي دعته روسيا على وجه التحديد إلى الانضمام لعضوية الفريق الدولي لدعم سورية - قد ذكرتنا باستمرار بأنها شاركت في صياغة مشروع القرار.

الجهود الدبلوماسية الإسبانية مخيبة للآمال. وعلى وجه الخصوص، يتضمن مشروع القرار الفرنسي - الإسباني حظرا على جميع الرحلات الجوية العسكرية فوق حلب، وليس فوق الجزء الشرقي من المدينة فقط، بل والغربي، الذي ما برح يتعرض باستمرار لنيران المقاتلين من الجانب الشرقي. في أيلول/سبتمبر وحده، ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، قتل أكثر من ٨٠ مدنيا وأصيب ١٧٠ بجروح. وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم حظر جميع الرحلات الجوية العسكرية لم يتم التفكير فيه مليا على الإطلاق. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ذلك يعني أيضا حظر طائرات الاستطلاع بلا طيار لتتبع تحركات المقاتلين، لم يكن هناك أي رد. وبالنسبة للتساؤل عن السبب في أنه ينطبق أيضا على الجزء الغربي من المدينة، الذي تسيطر عليه الحكومة، كان الرد أنه أنسب. أهذا ما تسمونه مناقشة جادة؟

والنقطة الرئيسية الأخرى هي أنه لم يكن هناك مطلقا حالة على مر تاريخ مجلس الأمن سمح فيها لعضو دائم العضوية باتخاذ قرار يحدد مسبقا بشكل مباشر أو غير مباشر مسار عمله بدون مناقشة مسبقة للمسألة. ولا أعتقد أننا سوف نرى أي حالات من هذا القبيل في المستقبل، ما لم تسيطر غالبية من أعضاء مجلس الأمن على فرنسا، بعد أن تخلت عن حق النقض. ومهما كانت القيود، فلا يمكن النظر فيها إلا في سياق الامتثال لوقف إطلاق النار، الذي ينتهكه الإرهابيون وغيرهم من الجماعات المسلحة بشكل روتيني. والعيب الأساسي الآخر في مشروع القرار الفرنسي - الإسباني هو أنه بدلا من آلية الرصد التابعة للفريق الدولي لدعم سورية المنصوص عليها في القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، يقترح خطة مزدوجة نابعة



مشروع القرار الذي أعدناه على مدى أهمية تحقيق الامتثال الكامل وغير المشروط للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) على جميع الجبهات - السياسية والإنسانية ومكافحة الإرهاب. وما زلنا نعتقد أنه ينبغي لنا العمل بشكل متزامن لإحراز تقدم في جميع هذه الاتجاهات، من دون أي محاولات للتنسيق المتبادل أو لوضع شروط مسبقة. يجب بأسرع ما يمكن استئناف العملية السياسية بين السوريين، التي تعرقلها المعارضة المتشددة منذ أيار/مايو بالتواطؤ المباشر لرعاها الأجانب.

المؤيدون:

إسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، فرنسا، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الممتنعون عن التصويت:

أنغولا والصين.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوتين معارضين، مع امتناع عضوين عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد رايكروفت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أبدأ عادة ببيان في المجلس بعبارة "أشكركم، سيدي الرئيس". لا يسعني أن أفعل ذلك اليوم، لأننا اليوم شهدنا خامس استخدام منكم، سيدي الرئيس، لحق النقض في تصويت بشأن سورية في غضون خمس سنوات، استخدام لحق النقض حال مرة أخرى دون توصل المجلس إلى الوحدة الضرورية لإعطاء الشعب السوري أي أمل في الراحة من معاناته؛ استخدام لحق النقض أساء مرة أخرى لمصادقية مجلس الأمن واحترامه في أعين العالم؛ استخدام لحق النقض في إساءة مغرضة لامتيازات ومسؤوليات العضوية الدائمة. أنا لا أستطيع ببساطة أن أشكركم على ذلك. ولا يمكن أن يفعل آلاف وآلاف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال المحاصرين في مدينة حلب. الليلة، سيقضون ليلة أخرى من الخوف والألم،

نحن ندرك أن مشروع القرار الذي أعدناه لن يحصل على ما يكفي من الأصوات اليوم. سيسترد البعض بالمشاعر المناهضة لروسيا، ويسترد آخرون بالمفاهيم الواهية للمكانة، ولن يتحلى البعض ببساطة بالشجاعة. غير أن روسيا ستواصل العمل لتحقيق تسوية في سورية مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين على الصعيدين الدولي والإقليمي. يتراجع حجم العمليات القتالية بشكل عام في شرق حلب. بالأمس، على سبيل المثال، لم تحلق أي طائرات في مهام قتالية. ونأمل أن يستمر ذلك الاتجاه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

سوف أ طرح أولا للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/846، والذي قدمته إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موناكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق. إنه لأمر فظيع أن النظام لا يزال يرفض وصولها إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وإنه لأمر فظيع أن العنف كان مفرطاً للغاية بحيث لا يمكن حتى ضمان سلامة قوافل المساعدة الإنسانية، كما يتبين من خلال الهجوم على قافلة المعونة التابعة للأمم المتحدة في الشهر الماضي، إذ إن الدليل واضح على أن روسيا كانت هي المسؤولة عنه.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا النص دعا إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، وإلى استئناف وقف الأعمال القتالية. ونحن نرى كل يوم في حلب أنه لا يمكن ببساطة أن يكون هناك انتصار عسكري في هذا النزاع. ولا يمكن أن يكون هناك سوى خاسرين. كما أننا نرى كل يوم أنه يجري تجاهل الالتزام تلو الالتزام الذي تحدده قرارات مجلس الأمن المتوالية. ونحن بحاجة إلى وحدة المجلس من أجل إنهاء هذه الحرب، ولن تتحقق هذه الوحدة إلا عندما تغير روسيا سياستها وتوقف القصف الجوي.

لقد كان هذا الأسبوع أسبوعاً قوياً بالنسبة لوحدة المجلس، ومع ذلك فقد انتهى بنا الأمر إلى حالة معتادة. فنحن، أعضاء المجلس جميعاً، وقفنا معكم، السيد الرئيس، يوم الأربعاء، عندما أعلنتم عن الأمين العام المقبل. وبسبب أعمالكم اليوم، سيدي، فإن عمل أنطونيو غوتيريس سيكون أصعب. والأسوأ من ذلك أن السوريين، وبسبب أعمالكم اليوم، سوف يستمرون في خسارة أرواحهم في حلب وخارجها نتيجة للقصف الروسي والسوري. من فضلك، توقفوا الآن.

**السيد إبراهيم (ماليزيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أنوه بحضور معالي السيد جون - مارك أير، وزير خارجية فرنسا، وأن أشكره على عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/846، الذي اشتركت في إعداده فرنسا وإسبانيا.

ليلة أخرى يتساءلون فيها عما إذا كانوا سيعيشون لرؤية الصباح. مئات الآلاف منهم من الأطفال.

الأساليب الحالية المستخدمة في حلب تحت إدعاء مكافحة الإرهاب تحول أزمة إنسانية إلى كارثة، واستخدامكم لحق النقض اليوم، سيدي الرئيس، أكد بلا لبس ما عرفناه منذ فترة طويلة. إجراءات روسيا في الأسابيع الأخيرة كشفت فحسب مدى خواء التزامها بالعملية السياسية. اليوم، شهدنا حقيقة ذلك الالتزام - التزام صوري. فبدلاً من استثمار الطاقة في السلام والدبلوماسية، دعمت روسيا ويسرت وتعاونت مع النظام السوري لاستعادة المناطق التي تقف ضد الأسد وتدمرها، لتقضي بمعنى الكلمة على أولئك الذين يريدون مستقبل يسوده الاعتدال والسلام والتعددية، مستقبل خال من كل من وحشية الأسد وفظائع داعش وغيره من الإرهابيين في سورية. والمدنيون السوريون هم الذين ما زالوا يتحملون وطأة تلك القسوة وتواطؤ روسيا.

ويتعرض المدنيون والمسعفون وذوو الخوذ البيض إلى هجوم مباشر بالبراميل المتفجرة والذخائر العنقودية والأسلحة المحرقة، وهذا حتى قبل أن نشير إلى استمرار الاستخدام الوحشي للأسلحة الكيميائية من قبل النظام.

وأنا أردد كلمات رئيس أساقفة كانتربري، الذي وصف تدمير حلب بأنه انتهاك مطلق للروح البشرية وكرامة الإنسان. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يقف موقف المتفرج بينما يفرض هذا البؤس على شعب حلب، ومع ذلك شكراً لكم سيدي الرئيس، هذا هو بالضبط ما نفعله هنا.

وهذا النص الذي اعترضتم عليه، سيدي، لم يكن غير معقول. لقد دعا إلى خطوات معقولة طال انتظارها كان من شأنها أن تنقذ الأرواح، بدءاً بالوقف التام لقصف حلب. ولا يمكن تبرير الهجمات الجوية العسكرية التي تصيب المدنيين ومنازلهم ومستشفياتهم دون تمييز. لقد دعا النص إلى وصول



وغيرها من أعضاء المجلس ليسوا مطلعين على الاتفاق الثنائي الموقع في ٩ أيلول/سبتمبر بين روسيا والولايات المتحدة. وبما أن الولايات المتحدة قد رفضت علنا الاتفاق بسبب انعدام القدرة على التنفيذ، فإننا لا نعتقد أن المجلس يستطيع أن يؤيد هذا الاتفاق. ولذلك لا نستطيع أن نؤيد مشروع القرار هذا. إننا نخشى عواقب الإجراءات التي يتخذها المجلس، وخاصة بشأن رسالة انقسام المجلس التي أظهرناها اليوم. إن مجلس الأمن لا يمكنه الاستمرار في حالة الشلل هذه، مع تجاهل تام للأوضاع المزرية التي يواجهها المدنيون الأبرياء في سورية. وبهذا الانقسام العميق، ما هو قدر الأمل والأدعية التي بوسع أولئك السوريين المحاصرين في هذه الحالات المروعة، أن يعولوا علينا من خلالها؟

ونرى أن هذه المبادرات لا تمثل اليوم أفضل جهود المجلس. ومسؤولية معالجة الصراع في سورية لا تزال تقع مباشرة على عاتقنا. وفي هذا الصدد، فقد يلتف عدد منا حول موقف وسط أملا في إيجاد مخرج من المأزق الحالي والاقتراب إلى تفاهم مشترك بشأن إنهاء الأعمال القتالية والصراع. ونحن بالتأكيد سنعمل على تحقيق هذه الغاية إلى جانب أعضاء المجلس المهتمين والشركاء الآخرين. يجب ألا نستسلم أبدا. ويجب ألا ندع مسألة شرق حلب تنتهي نهاية مأساوية.

**السيد بريسمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): بالأمس اجتمعنا في غرفة المشاورات واستمعنا إلى مبعوث الأمم المتحدة الخاص ستافان دي ميستورا يصف القصف اليومي العشوائي المमित وهو يتساقط على شرقي حلب. واستمعنا إلى المبعوث الخاص دي ميستورا وهو يناشد مجلس الأمن كي يتخذ إجراءات عاجلة لتفادي حدوث مذبحة واسعة النطاق، مشيرا إلى أن الفشل من جانبنا سيكون مأساة ووصمة عار على جبين مجلس الأمن ستبقى قائمة كغيرها في التاريخ الحديث.

ونشير أيضا إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/847، المقدم من الاتحاد الروسي، والذي سيبت المجلس فيه لاحقا. لقد دعت ماليزيا مجلس الأمن مرارا وتكرارا إلى أن يتصرف بصورة أكثر حزما بشأن سورية. ونحن نعتبر هذا الجهد الأخير من جانب فرنسا وإسبانيا محاولة لتأكيد سلطة المجلس واضطلاله بمسؤوليته لمعالجة الحالة المتدهورة في سورية بفعالية. ونعتقد أن الهدف الرئيسي من مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/846 هو منع استمرار تصاعد العنف والأعمال القتالية، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى وقف القصف الجوي، وهذا أمر أساسي للحد من الموت والدمار الذي يؤثر بشكل غير متناسب على الآلاف من المدنيين السوريين، ولا سيما النساء والأطفال، لفترة طويلة جدا.

وقد كان وقف القصف الجوي سيشكل خطوة تحظى بترحيب كبير وضرورية في رفع المعاناة المشينة عن المدنيين في شرقي حلب، الذين تحملوا العبء الأكبر من هذا القصف في الأسابيع الأخيرة. ومما يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لوفد بلدي، لو تم اعتماد مشروع القرار هذا، هو إدراك أن جميع أطراف النزاع التي لديها القدرة على القيام بغارات جوية كان عليها أن تمتثل لأحكام الفقرة ٣ من النص الإسباني. ونظرا لوضوح الهدف والأسباب القاهرة الكامنة وراء مشروع القرار الفرنسي - الإسباني، فقد صوت وفد بلدي مؤيدا له. ونحن نشعر بخيبة الأمل لأن مشروع القرار قد تم رفضه. إنه أمر مشين ويشكل خيانة لجميع الآمال المعلقة على مجلس الأمن بتخفيف المعاناة المروعة الناجمة عن نزاع وحشي.

بإيجاز، وبالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/847، ما من شك في أن المشروع ينطوي على بعض المزايا، ويتضمن عناصر تتكلم أيضا عن التخفيف من حدة الحالة الإنسانية، واستئناف العملية السياسية في سورية، ومكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من ذلك، فإن ماليزيا

على السماح بمواصلة القتل وإشراك فعلا، في تنفيذه. وهو أمر بشع.

وروسيا، كما هو الحال دائما، ستقدم رواية مختلفة. وقالت روسيا إنها تكافح الإرهاب. وربما ستلوم الولايات المتحدة الأمريكية على المعاناة في حلب؛ وستقول إننا نحن غير الجادين في مكافحة الإرهاب؛ وستحتج بالتزاعات السابقة في أراض بعيدة؛ وستكذب. وباختصار، ستفعل أي شيء وكل شيء للإنكار ومجافة الحقيقة.

والحقيقة هي أن روسيا تستخدم مكافحة الإرهاب ذريعة لمساعدة نظام الأسد على استعادة السيطرة على حلب بالقوة الغاشمة والقضاء على أية جماعة معارضة تجرؤ على مقاومة وحشية نظام الأسد ولترويع المدنيين الذين يتوقون إلى حكومة مختلفة بغية إخضاعهم. وكما قال وزير الخارجية جون كيري، ”إن هذه استراتيجية محددة الهدف لإرهاب المدنيين وقتل أي أحد وكل أحد يقف في طريق تحقيق أهدافهم العسكرية“.

وليس هناك أي تفسير معقول آخر. لماذا غير ذلك تكون الأهداف الأولى للهجوم السوري/الروسي هي المستشفيات وقواعد المستجيبين الأوائل، التي كان ينبغي أن تكون محمية؟ ولماذا غير ذلك قصفت جميع المستشفيات في شرق حلب ليس مرة واحدة، بل مرتين على الأقل؟ ولماذا غير ذلك دمرت قافلة للمعونة الإنسانية المنقذة للحياة كانت متجهة إلى حلب؟

ولا يتعين على المرء أن يكون عالما في مجال القانون الدولي ليعلم بأن هناك مصطلحا قد يصف جيدا هذه الإجراءات: فهي جرائم الحرب، ويجب التحقيق فيها. ولا يمكن لروسيا أن تستخدم وجود ما تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه بضع مئات من أفراد جبهة النصرة لتبرير حملة القصف الجوي

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/846، الذي اعترضت عليه روسيا اليوم، كان له طلب بسيط وهدف واحد: إيقاف القصف في مدينة حلب. وعلى مدى الأسبوعين الماضيين، بدأت روسيا ونظام الأسد هجوما عسكريا مخيفا في شرق حلب أسفر عن دمار إحدى مناطق المدينة وخلف ٢٧٥ ٠٠٠ من المدنيين المحاصرين داخلها. وقد قضت الضربات الجوية من هجوم روسيا والنظام السوري بشكل منهجي على ما تبقى من بنية تحتية لدعم سكان شرق حلب. لقد قصفت المستشفيات. وقصفت مضخات مياه الشرب. وقصفت سيارات الإسعاف وعربات الإطفاء والمُنجدون الأوائل. وحوصرت الأسر تحت الأنقاض. ولقي مئات المدنيين حتفهم، ويتعرض مئات الآلاف من المدنيين حرفيا لخطر الموت جوعاً إن لم يتغير أي شيء.

وقد وصف الأمين العام حلب بأنها أسوأ من مسلخ. وحذر المبعوث الخاص للأمم المتحدة بأن المدينة ستدمر بالكامل بحلول نهاية العام.

ونحن نعلم السبب - فالضربات الجوية التي تقوم بها روسيا ونظام الأسد هي السبب. فروسيا والأسد يريدان الاستيلاء على الأحياء الشرقية لحلب لمواصلة تعزيز النظام في دمشق. ولا يمكن لروسيا أن تدع مشروع القرار هذا يقف في طريقها، ولذا اعترضت عليه. واستخدمت روسيا حقها للنقض (الفيتو) هنا في مجلس الأمن لتعزيز بشار الأسد على حساب ٢٧٥ ٠٠٠ من السوريين. واستمعنا للعديد من التحذيرات في هذه القاعة، والعديد من عبارات الأسى التي قدمت، والعديد من أوصاف الهمجية التي تتكشف. وببساطة، كان اليوم الوقت المناسب للمجلس لكي يتصرف، وليتعلم من دروس الماضي القريب. وعجزنا عن فعل ذلك لأن أحدنا - وهو رئيس مجلس الأمن، ومن باب المعاندة، - عازم

الأسد بغية "إعادة الاستيلاء على كل شبر من سورية"، مستخدماً عبارات الأسد ذاتها.

وبعض الموجودين هنا اليوم سينتقدون مشروع القرار هذا لافتقاره إلى التوازن، لكن ليس هناك أي توازن في قصف شرق حلب. فالأمر بسيط. لقد شنت روسيا ونظام الأسد أشد حملات القصف الجوي فتكا منذ عام ٢٠١١. وتستخدم روسيا ونظام الأسد الأسلحة المحرقة وقنابل المخابئ المحصنة، التي تزيد المعاناة البشرية وتصيب كل طبيب يحاول معالجة المرضى في غرف الطوارئ في الطابق السفلي لأنه لا يوجد أي مكان آمن آخر. وتسبب روسيا والنظام السوري هذه الفوضى الدموية. ولذا يجب علينا أن نطالب المسؤولين عن هذه الحملة الجوية بالتوقف. وهذه ليست الكيفية التي يدحر بها الإرهابيون؛ وهي الكيفية التي تنشئهم.

وفي هذا النزاع، فإن العنف يولد العنف. وتبذل جهودنا اليوم لوقف القصف على حلب، لا أكثر. ومن العار المؤدي إلى الموت أننا لم نتمكن من القيام بذلك. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد سبل لتزع فتيل هذا العنف، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار وبدء عملية سياسية حقيقية. ولكن لكي يحدث ذلك، لا بد من وضع حد للمعاناة المروعة لسكان شرق حلب، التي يسببها الرئيس الحالي لمجلس الأمن والطيران السوري. وحين الوقت لكي توقف روسيا تجويع أطفال حلب وقتلهم.

**السيد فان بوهيمن** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة في حلب مدمرة، على النحو الذي أوضحه لنا المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا بالأمس. فقد حذرنا من أننا نواجه حالة لا تختلف عن حالي رواندا سربرينيتشا، وهي فظائع فشل المجلس فشلاً ذريعاً في منعها. ويجب أن نتعلم من دروسنا؛ ويجب أن نوقف تدمير مدينة شرق حلب بأكملها.

إن الإرهاب آفة بالنسبة للعالم، ولكن ليس من المقبول أن تستخدم روسيا وسورية مكافحة الإرهاب ذريعة لحملة

العشوائي التي تعصف بجميع السكان الذين يبلغ عددهم مئات الآلاف من المدنيين المحاصرين حالياً من قبل روسيا والنظام.

وتحظى روسيا بامتياز العمل بوصفها عضوا دائماً في مجلس الأمن، مع مسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولكن من خلال الحملة التي تصفها بأنها مكافحة للإرهاب، أصبحت روسيا أحد الناشرين الرئيسيين للإرهاب في حلب، باستخدامها أساليب مرتبطة بالعصابات بصورة أكثر شيوعاً من ارتباطها بالحكومات. وتعتقد روسيا ونظام الأسد أن العالم سيتغاضى عن ذلك لو كررا عبارة "مكافحة الإرهاب". وذلك خطأ، وعلينا جميعاً أن نوضح ذلك لروسيا.

إن هناك إرهابيين في سورية - ويوجد الكثير منهم. فالولايات المتحدة ليست بحاجة إلى أي أحد لإيضاح سبب جدية الإرهابيين وفتكهم وخطورتهم. وكون هناك إرهابيون في سورية هو السبب وراء قيادة الولايات لتحالف مؤلف من ٦٧ عضواً في المنطقة لمكافحة الإرهابيين. ولهذا السبب لا تزال الولايات المتحدة واضحة في دعوتنا جماعات المعارضة إلى الانفصال عن جبهة النصرة. ولهذا السبب في هذا الأسبوع وجهت الولايات المتحدة ضربة جوية استهدفت أحد كبار قادة جبهة النصرة في إدلب، بسورية.

وستكون الولايات المتحدة دؤوبة في مكافحتنا للإرهاب. لقد قضينا أشهراً بحثاً عن طريقة للعمل مع روسيا بشأن حملة كان من شأنها أن تستهدف بفعالية جبهة النصرة. وقد اتفقنا على سبيل المضي قدماً الذي كان سيمكننا من التركيز على الأهداف الإرهابية. وفي المقابل، طلبنا من روسيا إبداء التزام حسن النية بالتقيد بوقف الأعمال العدائية والسماح بإيصال المعونة الإنسانية. وحينما سنحت هذه الفرصة للتعاون على مكافحة الإرهاب، قررت روسيا التنصل منها. وروسيا قررت تجاهل دعوات المجلس المتكررة إلى تنفيذ وقف الأعمال العدائية. وقررت روسيا أنها ستؤيد الحملة العسكرية لنظام

اضطلع به الوفدان الفرنسي والإسباني في إعداد مشروع القرار والتفاوض بشأنه.

ونشعر بحزن بالغ، ولكن لم نفاجأ، بكون جميع هذه الجهود، في نهاية المطاف، عرقلت باستخدام روسيا لحق النقض (الفيتو). وهذا هو الفيتو الخامس الذي تستخدمه روسيا فيما يتعلق بمشاريع القرارات المتعلقة بسورية خلال السنوات الماضية.

ولو كان مشروع القرار قد رأى النور وتم اعتماده، لكان المجلس قد اتخذ خطوة مفيدة حقا نحو ممارسة الدبلوماسية الوقائية. ولكان قد ساعد في منع ما توشك أن تصبح إحدى أخطر المآسي الإنسانية في عصرنا. والتاريخ سيحاسب أولئك الذين لم يسمحوا للمجلس بالاضطلاع بمهامه. وإذا نضع في اعتبارنا الطابع الإنساني الواضح لمشروع القرار الرامي إلى وقف تدمير شرق حلب قبل نهاية العام، فقد تصرفنا بما يتماشى تماما مع مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والتي انضمت إليها أوكرانيا في العام الماضي.

ونشعر بخيبة أمل شديدة لأن البيان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالة الفضائع الجماعية، وهو مبادرة ترمي إلى كبح استخدام حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في المجلس، لم يكتسب زحما. وهنا، مرة أخرى، فإن الاتحاد الروسي أكثر اهتماما بحماية امتيازاته من الوفاء بمسؤولياته أمام المجتمع الدولي. وبالنسبة لأوكرانيا، ليس هذا بجديد؛ فقد شهدنا روسيا تمارس حق النقض في الآونة الأخيرة، وذلك في آذار/مارس ٢٠١٤ وتموز/يوليه ٢٠١٥. وفي هاتين الحالتين، كان من شأن اتخاذ المجلس لإجراء إنقاذ آلاف الأرواح البشرية وهو ما كان من شأنه أن يبعث برسائل قوية إلى مرتكبي الأعمال الشنيعة ضد المدنيين، ولما كانت جرائمهم لتمر دون عقاب.

قصف واسعة النطاق يدفع المدنيون جرائها أفدح الأثمان. وأيا كانت ذنوب المئات أو ما يزيد عن ألف من الإرهابيين في شرق حلب، فإن ذلك لا يمكن أن يبرر القصف المطول للمدنيين البالغ عددهم ٢٧٥ ٠٠٠.

وكنا نأمل لو أن المجلس تمكن من التوافق على نص يمكن أن تقبله جميع الأطراف ويمكن أن يحظى بفرصة للإسهام في اتخاذ إجراءات عملية وبناءة على أرض الواقع. ويسهم فشل مشروع القرار اليوم، الوارد في الوثيقة S/2016/846، في ديناميكية الاستقطاب بشأن سورية فيما بين الدول الكبرى ويؤدي إلى تقويض مصداقية مجلس الأمن.

وبالنظر إلى الانهيار الأخير لوقف الأعمال العدائية وتقليص الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الروسي، من الأهمية بمكان استخدام جميع القنوات المتعددة الأطراف، ولا سيما المجلس، لدفع الطرفين بعيدا عن القتل والعودة إلى طاولة المفاوضات، وفي الوقت نفسه، لإنقاذ الشعب السوري وتمكينه من الحصول المساعدة الإنسانية التي تمس حاجته إليها. ويتحمل المجلس مسؤولية خاصة. وسنواصل التحدث مع أعضاء المجلس الآخرين بغية استكشاف الإجراءات التي قد يمكن اتخاذها في الأيام المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** إننا نعلم أن نيوزيلندا حاولت إعداد مشروع قرار كان من شأنه أن يكون وسيطا بين النهجين المعروضين علينا اليوم، ونحن نأسف لأن بعض أعضاء المجلس المؤثرين لم يسمحوا لمشروع القرار ذاك بالمضي قدما.

**السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** لقد شاركت أوكرانيا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/846 وصوتت مؤيده له. ونشيد بالعمل الجدي الذي

وكانت السنغال تأمل في أن يكون الوقت قد حان ليتحمل المجلس، بوصفه الضامن للسلام والأمن الدوليين، مسؤولياته عن إعادة العمل بوقف إطلاق النار، ليس في شرق حلب فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء سورية. ومن المؤسف أن مشروع القرار الذي اقترحه فرنسا وإسبانيا لم ينجح. وقد حذرنا السيد دي ميستورا من خطر تدمير حلب بالكامل في غضون شهرين ومن سقوط آلاف القتلى والجرحى إذا ما تم استخدام الغارات الجوية.

ويغتتم وفد بلدي هذه الفرصة لكي نحث مرة أخرى الفريق الدولي لدعم سورية، ولا سيما رئيسيه، على القيام بكل ما يلزم للتوصل إلى هدنة فعالة ودائمة في أنحاء سورية لإتاحة إيصال المساعدة الإنسانية من دون قيد أو شرط واستئناف عملية ذات مصداقية، تحت رعاية الأمم المتحدة، على أساس بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وإذا لم تتوحد حول أهداف السلام والاستقرار في سورية، فإننا سنخاطر بتقوية المنظمات الإرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة فتح الشام وجبهة النصرة السابقة، وهي العدو المشترك لنا الذي يجب مكافحته في إطار استراتيجية شاملة مشتركة.

**السيد بيسو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أيدت اليابان الاقتراح الفرنسي والإسباني لأنه يطالب، في جملة أمور، جميع الأطراف بأن توقف فوراً جميع عمليات القصف الجوي في حلب. فأعمال القصف تلك تدمر المستشفيات وتقتل المدنيين بلا رحمة. والحالة مأساوية. ومن دواعي الأسف الشديد أن مجلس الأمن لم ينجح حتى الآن في التغلب على خلافاته. إن جميع الأنشطة العسكرية في شرق حلب يجب أن تتوقف على الفور، ولا سيما الهجمات العشوائية التي تنتهك القانون الدولي الإنساني.

ومعنى ما نراه اليوم هو أن سياسات روسيا تظل دون تغيير. وإذا استمرت الديناميات الحالية للتراخ السوري وكانت الغلبة لمنطلق الحرب على أصوات السلام، فإننا سنواجه، في المجتمع الدولي، خطراً حقيقياً من إطالة أمد هذا الصراع المميت ليستمر سنوات عديدة أخرى. وستمثل انعكاسات سيناريو كهذا في إيجاد باب للشرور، يسهل فتحه ولكن يكاد من المستحيل إغلاقه - متمثلاً في تدفق المزيد من اللاجئين على أوروبا وأماكن أخرى وزيادة زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة وارتفاع عدد القتلى وتعميق الأزمة الإنسانية. وإذا قلنا إن روسيا لا تشن حرباً هجينة لإعادة تأكيد مكانتها في العالم بأي ثمن، فإن ذلك بمثابة قلب للحقائق.

وأولئك الذين يعارضون السلام ويطيّلون أمد الحرب يخاطرون بإشعال نيران حرب طائفية وتغذية نزعة التطرف في المنطقة عموماً، مما يتيح حيزاً أكبر يمكن للمتطرفين استغلاله. وأخيراً، أود أن أردد كلمات المبعوث الخاص إلى سورية، ستافان دي ميستورا، والذي قال إننا لا نريد تكرار تجربة سريرييتسا أو رواندا. وأود أن أضيف إلى ذلك أننا لا نريد أيضاً تكرار تجربة غروزي.

**السيد سيلك** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن الحالة في سورية لا تطاق. وعلى خلفية انفجار القنابل والاجتماع تلو الآخر والمفاوضات تلو الأخرى والقرار تلو القرار تجري إبادة البشر. وتُدمر البيوت والأسواق والمدارس والمرافق الصحية لتتحول إلى أنقاض في انتهاك لجميع قواعد القانون الدولي الإنساني. وأنا أردد مشاعر رئيس بلدي، السيد ماكي سال، والتي عبر عنها هنا في ٢١ أيلول/سبتمبر تحت رئاسة نيوزيلندا (انظر S/PV.7774). والسنغال، إذ قررت التصويت مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته فرنسا وإسبانيا، فإنها تكرر النداء المخلص الذي وجهه المبعوث الخاص إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، إلى المجلس كي يتصرف بشكل عاجل لتجنب حدوث مأساة لم يسبق لها مثيل في شرق حلب.



حلب تُستخدم في محاولة لإلقاء اللوم على سورية وروسيا في تفاقم الحالة الإنسانية في المنطقة، في حين أن الحقيقة هي أن المسؤولين مباشرة عن تلك المأساة هم الجماعات الإرهابية التي تحظى بدعم أجنبي والتي ترتكب جرائم بشعة ضد الشعب السوري منذ خمس سنوات حتى الآن، وذلك في سياق رغبتها وهدفها المتمثلين في لإطاحة بحكومة شرعية.

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن هناك أطرافاً أخرى معنية بالتراع داخل مجلس الأمن.

لذلك، تقع على عاتقنا في هذا الصدد، نحن أعضاء المجلس مسؤولية مشتركة ولكن متباينة. وتلك الأطراف الفاعلة تشارك بشكل مباشر في التراع المسلح منذ اندلاعه حيث تقدم الأسلحة إلى جهات عنيفة من غير الدول، أصبحت بعد ذلك جماعات إرهابية لم تعد خاضعة لسيطرتها. وتدعي الآن عدم فهم عواقب أفعالها وتستخدم خطاباً دراماتيكياً مع الاستمرار في تأجيج الحرب، ليس في سورية فحسب، ولكن في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ونعتقد أنه لو كان هناك اهتمام حقيقي بصياغة وثيقة تحظى بتوافق الآراء، لكان المجلس قد توصل إلى مشروع قرار يعبر عن وحدته. وللأسف، حظيت الخطط السياسية لبعض أعضاء المجلس بالأسبقية على حساب سكان حلب، ومنع ذلك التوصل إلى نتيجة إيجابية. كما عمق الإصرار العنيد على تقديم مشروع القرار هذا (S/2016/846) في المجلس، مع العلم بأنه لا يمكن اعتماده، الانقسامات داخل هذه الهيئة الجماعية. ونواجه الآن خطر تقويض التقدم الذي أحرز، خاصة من قبل الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة - وكذلك الجهود التي بذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا.

ولا يمكن اعتبار المعركة ضد الإرهاب التي تشترك في خوضها حكومتا سورية والاتحاد الروسي ذريعة لتدمير الشعب

والفشل اليوم في اعتماد مشروع قرار، كان من شأنه أن يحسن الحالة الإنسانية في حلب، هو مثال مؤسف آخر على عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ تدابير فعالة بشأن مسألة ملحة للغاية. وينبغي ألا يكون عذراً للتقاعس إزاء الأزمة في حلب. فثمة احتياجات إنسانية ملحة على أرض الواقع. ويجب أن نتخذ تدابير لتمكين الإجلاء الطبي الفوري وكذلك حركة الإمدادات الإنسانية من غرب مدينة حلب. ويتحمل المجلس مسؤولية عن اتخاذ إجراءات ملموسة لإحداث تغييرات فعلية على أرض الواقع. لقد عانى الشعب السوري طويلاً جداً بالفعل.

**السيد راميرث كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)  
(تكلم بالإسبانية): من منطلق الالتزام الثابت بالاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، تدين جمهورية فنزويلا البوليفارية الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية التي يشنها أي طرف. كما تدين الضربات الجوية المنفذة ضد المستشفيات والمرافق الصحية، تماماً مثلما أدانتها في قطاع غزة وفي الأراضي المحتلة من دولة فلسطين وفي العراق وليبيا واليمن وأفغانستان وسورية. ومع ذلك، فإن بلدنا صوت معارضا لمشروع القرار بشأن الحالة في شرق حلب لأنه لا يعالج بشكل كاف المشكلة الإنسانية التي تؤثر بشدة على السكان المدنيين في ذلك الإقليم، وذلك بسبب الأعمال الإرهابية المموجة التي تشنها جبهة النصرة والجماعات المرتبطة بها والمنطق الرهيب للحرب في البلد.

ويساورنا القلق من أنه على الرغم من أن الحالة الإنسانية تتطلب استجابات محددة استناداً إلى مبادئ الحياد والموضوعية وعدم التمييز، فإنه في هذه الحالة جرى تشويه الهدف الإنساني النبيل من أجل تحقيق المصالح السياسية لبعض أعضاء مجلس الأمن على حساب الشعب السوري. وعلى وجه التحديد، فإن المأساة الإنسانية التي يعيشها سكان شرق



المعركة ضد آفة الإرهاب في هذا البلد. ونتساءل: كيف يمكن أن يُطلب من سورية الحد من سيادتها، بينما ينص ميثاق الأمم المتحدة على مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي باعتبارها مفتاح السلام والأمن الدوليين.

إن المجلس لا يملك الحق في انتهاك سيادة الدول الأعضاء، ولا يمكنه أن يقرر ما إذا كانت حكومة ما شرعية أم لا. فهذا أمر يخص الشعوب وحدها. ولا يمكن أن نسمح بتكرار أعمال العدوان العسكرية الكارثية التي حدثت في العراق وليبيا وأماكن أخرى. وتسببت تلك الأحداث في قدر كبير من المعاناة لشعوب تلك البلدان من خلال تهيئة تربة خصبة لتوسع تنظيم القاعدة ولظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وذلك في أعقاب تفكيك هياكلها المؤسسية والسياسية.

في الختام، فإننا نرفض التلاعب بالمأساة الإنسانية التي يعاني الشعب السوري منها، جراء حرب مفروضة من الخارج، تمولها وتؤججها أطراف فاعلة ومقاتلون أجانب. ورغم ضغط وسائل الإعلام وتلاعبها، فإننا سنواصل العمل بعزم لتحقيق السلام، وذلك من أجل معالجة هذه المسألة من دون ازدواجية في المعايير، ودعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لهذا الصراع الرهيب.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/847، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

السوري في حلب، وهو ما يحاول البعض التشجيع عليه دون أساس وجيه. ويوجد تهديد حقيقي في تلك المنطقة، يجسده آلاف المقاتلين التابعين لجبهة النصرة والجماعات الإرهابية الأخرى التي تحتجز آلاف الرهائن من المدنيين الذين يعيشون هناك، وتستخدمهم كدروع بشرية، كل ذلك في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحن بحاجة إلى أن نتذكر فحسب أن الحكومة السورية فتحت ممرات إنسانية لإخلاء مدينة حلب، في حين أعدمت الجماعات الإرهابية أولئك الذين حاولوا مغادرة المدينة.

ونظراً لأن مكافحة الإرهاب دف مشترك للمجتمع الدولي، كما جاء في العديد من قرارات مجلس الأمن، فإننا لا نفهم كيف أن ما تُسمى المعارضة المعتدلة لم تقم بالنأي بنفسها مرة واحدة وإلى الأبد عن جبهة النصرة. ولو كانت نوايا المعارضة المعتدلة لتحقيق السلام والاستقرار في سورية صادقة حقاً، لكانت قد انضمت إلى الجهود المبذولة للقضاء على آفة الإرهاب ولشاركت بشكل كامل في محادثات السلام دون أي شروط مسبقة. ويتمثل الأمر العاجل في وقف الدعم الخارجي للجماعات المسلحة، التي تتحول إلى جماعات إرهابية، وتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية المتفق عليه في ٩ أيلول/سبتمبر.

وبالإضافة إلى ذلك، من المفارقات أن يطالب مشروع قرار اليوم سورية بأن تحد من حقها المشروع في ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، ولا سيما مجالها الجوي من خلال وقف جميع الطلعات الجوية العسكرية فوق حلب. ويتناقض هذا الطلب مع مرونة، أو فشل، المجلس في نزاعات أخرى، كما هو الحال في قطاع غزة أو الفلوجة أو بغداد أو اليمن أو أفغانستان. ونحن نصر على ضرورة عدم تناول المسائل المعروضة على المجلس بمعايير مزدوجة. ونعتقد أن الممارسة السورية الكاملة لسيادتها، عن طريق السيطرة على أراضيها، هي ضمانة لفعالية

لا تتخطى هذا المبنى أو صفحات الجرائد أو شاشات التلفاز، بينما تستمر مأساة الشعب السوري المكوم الذي تم تشريد نصف عدد سكانه وقتل مئات الآلاف من أطفاله ونسائه ورجاله. واسمحوا لي الإعراب عن حزني وأسفي إزاء المشاعر التي ستتولد لدى أي مواطن سوري يتابع تلك الجلسة، بل أن أتساءل: إذا كان هناك بالفعل من يهتم بمتابعتها من أشقائنا السوريين.

لقد صوتت مصر مؤيدة لمشروع قرارين تم طرحهما للتصويت اليوم يستهدفان التهدة في سورية، لا سيما في حلب. وللأسف، ومع إدراكنا المسبق بأن الفشل هو مصير حتمي لمشروع القرارين، فإن تصويتنا مؤيدين لهما لم يكن يستهدف سوى التعبير عن موقف مصر التي ضاقت ذرعا من التلاعب بمصير الشعوب العربية بين القوى المؤثرة في الصراعات بالمنطقة. إننا لا نحمل اليوم سوى رسالة من الشعب الأكبر تعدادا من بين الشعوب العربية إلى القوى الدولية والإقليمية والداخلية في سورية؛ أوقفوا مأساة سورية، أو بالأحرى، ضعوا حدا للتنافس والمطامع والخلافات السياسية التي تكلف السوريين أرواحهم.

لا أريد أن أنهي كلمتي برثاء، فالفرصة ما زالت ساحة للتعاطي الجاد مع الأزمة السورية. وإن كان أعضاء المجلس قد أعربوا جميعا عن رغبتهم في وقف نزيف الدماء، فستأخذ مصر هذه المواقف على محمل الجد. لذلك، ورغم اختلاف المقاربة التي تضمنها المشروعان اللذان تم طرحهما للتصويت اليوم، دعونا نتفق على أنهما تضمنا نقاطا رئيسة يتعين البناء عليها خلال الأيام القليلة القادمة، وهي في حقيقة الأمر النقاط التي صوتنا مؤيدين لها اليوم.

النقطة الأولى هي ضرورة وقف أي استهداف للمدنيين والسوريين والمنشآت المدنية، وضرورة دعم الوصول الإنساني بالتنسيق الكامل مع الأمم المتحدة. والنقطة الثانية هي ضرورة

الاتحاد الروسي، الصين، جمهورية فيتوولا البوليفارية، مصر.

المعارضون:

إسبانيا، أوكرانيا، السنغال، فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الممتنعون:

أنغولا، أوروغواي

**الرئيس** (تكلم بالروسية): حصل مشروع القرار على ٤ أصوات مؤيدة مقابل ٩ أصوات معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار بسبب عدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد أبو العطا (مصر):** إنني لا أجد كلمات تعبر عن مدى أسفنا الشديد إزاء المشهد الذي نراه أمامنا اليوم وإزاء تطور الأحداث الذي يدفع مجلس الأمن لأن يجتمع أمام العالم ليحمل للشعب السوري الشقيق رسالة فشل جديدة. للأسف، فإن هذا المجلس الذي أنشئ في القرن الماضي لتسوية الصراعات بالسبل السلمية بدأ تدريجيا في التحول لمجرد منبر إعلامي. وبدلا من أن تشهد جلساته المفتوحة والمغلقة مشاورات سياسية جادة لوقف نزيف الدماء السورية، أصبحت المشاورات في إطاره تكرارا وتسجيلا لمواقف تقليدية وحوارا للطرشان.

لقد اعتدنا أن نعد بياناتنا لإلقائها في هذه القاعة لتحمل عبارات التنديد أو الإدانة أو أفكارا جديدة لنبرئ أنفسنا مما حدث ويحدث في سورية، وتناسينا أن آثار بياناتنا أصبحت

**السيد بريسمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن هذا النص محاولة مضللة للحصول على تصديق مجلس الأمن على ما تقوم به روسيا والنظام في حلب، إذ أنهما بلا شك سيدعيان بأن أي دمار وكل الدمار الذي يتزلانه يستهدف الإرهابيين، لا المدنيين الأبرياء والبنية التحتية المدنية الواضح جدا أنهما يستهدفانها. لكنني لن أجادل في هذه النقطة. فما تصبو إليه روسيا هو صرف الوقت في المزيد من الكلام في الوقت الذي تسعى فيه إلى الاستيلاء على المدينة بالقوة الوحشية. وما نريده هو القليل من الكلام والمزيد من العمل حتى يوقفوا المذبحة.

**السيد راميرث كارينيو** (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): للأسف أظهر مجلس الأمن اليوم بشكل قاطع عجزه عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إدارة وحل المسألة المروعة التي يواجهها الشعب السوري منذ بداية الحرب. وينبغي السبب الأساسي في الافتقار إلى الوحدة على حقيقة أن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن منخرطين بعمق في النزاع ويدعمون تطور هذا النوع من الحرب غير المتناظرة، وهي آلية جديدة وغير قانونية تماما ترمي إلى الإطاحة بالحكومات.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر تأييدا تاما لأن - للأسف - مئات الآلاف من أفراد الشعب السوري يموتون في عين المكان ويدفعون ثمن سياسة كارثية في الشرق الأوسط. إننا نرى أن هذا تحذير إلى الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، ويجب علينا أن ننتبه بتركيز إلى أننا نشجع النزاعات باتخاذ خطوات تشكل خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة وكل ما يمثل النظام القانوني الدولي.

إننا بلد ذو سيادة، لكن ليست لدينا مصالح جغرافية - سياسية أو عسكرية خارج حدودنا. ونحن نرى ضرورة في أن نرفع صوتنا لضمان أن يدافع المجتمع الدولي عن تلك المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام

العمل على إنفاذ وقف الأعمال العدائية في سورية، بصفة عامة وصولا إلى وقف كامل لإطلاق النار، مع إعطاء أولوية خاصة لحلب وفقا للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، على أن يتم تدعيم أدوات مراقبة التنفيذ. والنقطة الثالثة هي ضرورة التصدي لاستخفاف بعض الجماعات المسلحة بإرادة المجتمع الدولي، وبطموح الشعب السوري في التغيير لمستقبل أفضل، من خلال إصرارها، الممتد والمستمر، على التعاون مع الجماعات الإرهابية، لا سيما جبهة النصرة أو جبهة فتح الشام. والنقطة الرابعة هي المسؤولية التي يتحملها مجلس الأمن وكذلك الدور المحوري للفريق الدولي لدعم سورية، ورؤاسته المشتركة للعمل على تحقيق النقاط السابقة. والنقطة الخامسة تتعلق بضرورة العمل على بدء مفاوضات جادة بين الأطراف السورية بشأن المرحلة الانتقالية وفقا لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن مصر على استعداد للعمل في إطار الفريق الدولي لدعم سورية ومجلس الأمن - سواء مع الأعضاء الدائمين أو مع الأعضاء غير الدائمين لتحقيق العناصر التي أشرت إليها.

دعوني في النهاية، أدعو الأعضاء الكرام للعمل على استعادة مجلس الأمن دوره المنوط به، والتعاطي والنقاش الجاد والصريح لوضع حد للمسألة السورية.

**السيد رايكروفت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ممارسة واحدة لحق النقض وأربعة أصوات مؤيدة لمشروع قراركم، سيدي الرئيس، هذه إهانة مزدوجة. هذا النص كان محاولة ساخرة لصرف الانتباه عن ممارسة روسيا لحق النقض مرة أخرى اليوم مما أدى إلى حرمان سكان حلب من الأمل. لقد فشل لأنه لم يطالب بالإلغاء الفوري للقصف الجوي الذي تتعرض له حلب. إنه زيف، مثلما إن التزام روسيا بالأجوف بعملية سياسية في سورية زيف. إن القصف العشوائي للمدنيين في مدينة حلب مقرف وهمجي. من فضلكم، توقفوا الآن.

لقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار الثاني (S/2016/847) الذي اقترحه الاتحاد الروسي لأننا نعتقد أنه، على غرار مشروع القرار الذي اقترحته نيوزيلندا، تضمن عناصر كان من الممكن أن تؤدي بالمجلس إلى اتخاذ موقف موحد بشأن ضرورة إنهاء معاناة المدنيين في شرقي حلب وفي جميع أنحاء سورية.

واعتقد أنه ينبغي للمجلس بعدما أظهر علنا افتقاره إلى الوحدة في ذلك الصدد أن يعمل بصورة بناءة، خارج نطاق الأهداف الوطنية لأعضائه، من أجل التوصل إلى حل سياسي للمأساة عن طريق التفاوض. ويجب إنهاء المذابح في سورية. ويجب إنهاء تدخل الدول في سورية. وإمداد الجماعات التي لا تستطيع أن تفك ارتباطها بالجماعات الإرهابية بالأسلحة يجب أن ينتهي. ويجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن التوصل إلى حل للتراجع عن طريق التفاوض وإلا، كما قيل سابقا، فإن ظاهرة الإرهاب ستستمر في التسبب في معاناة شعوب الشرق الأوسط.

**السيد يلتشينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أوكرانيا معارضة لمشروع القرار S/2016/847، الذي اقترحه الاتحاد الروسي للأسباب التالية. ونحن ببساطة لا نوافق على الأساليب التي تهدف إلى تحويل الانتباه عن مشروع القرار القوي والهادف S/2016/846، الذي كان من الممكن أن يؤثر على الحالة في الميدان ويساعد على إنهاء المذبحة في حلب. ومشروع القرار الذي اقترحه روسيا يكاد يخلو من أي إشارة إلى التطورات المدمرة في حلب، وهو أمر خبيث، بالنظر إلى خطورة الحالة في تلك المدينة السورية الرمزية. كما ندين بشدة محاولة طرح مشروع قرار للتصويت لم يناقش أبدا في المجلس.

**السيد ليو جياي** (الصين) (تكلم بالصينية): تتابع الصين تصعيد النزاع في العديد من مناطق سورية، وتشعر ببالغ القلق إزاء معاناة الشعب السوري في زمن الحرب. وتدين الصين

السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب ومفهوم أن السيادة هي لأي شعب في بلده. تلك مبادئ أساسية. ولا يمكن لأحد في مجلس الأمن أن يقرر ما إذا كانت الحكومة السورية شرعية أم لا. ولا يحق لأحد في مجلس الأمن أن يجمع سيادة الحكومة السورية على أراضيها.

إن أماننا بالفعل تجارب مؤلمة تحتاج إلى تحليل ومناقشة متعمقة في تقييم مسألة ما إذا كان مجلس الأمن يفي بالدور الذي أسند إليه عندما أسست الأمم المتحدة. إننا نرى أنفسنا في خضم نزاع بين بلدان قوية، ونحن بحاجة إلى الدفاع عن هذه المبادئ. وتجري ممارسة الكثير من الضغوط لتأكيد تأييد البلدان الشقيقة، ولا سيما الأعضاء غير الدائمين، لموقف أو لآخر. ونحن نناشد الجميع أن يحترموا المبادئ باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى حل سياسي ليس للنزاع السوري فحسب، بل كذلك للنزاعات في اليمن وفلسطين، من بين العديد من البلدان الأخرى.

لقد انتقدت ممارسة روسيا لحق النقض. ونحن نعتقد أن حق النقض يؤدي في حالات كثيرة إلى إقامة توازن في حالات تكون من دونه غير متوازنة على الإطلاق. ولو أنهم مارسوا حق النقض فيما يتعلق بالتدخل في العراق أو قصف منظمة حلف شمال الأطلسي لليبي، لما كنا في مواجهة الحالة المؤسفة التي نجد أنفسنا في مواجهتها اليوم.

وكثيرا ما تستخدم المعايير المزدوجة في معالجة الحالة. ويفيد بعض أعضاء المجلس المشاركين على نحو مباشر في الصراع بتقارير مأساوية عن المعاناة البشرية، وهي بطبيعة الحال مؤسف للغاية، إلا أنهم يظلون صامتين بصورة متواطئة لا يمكن تفسيرها عندما يواجهون، على سبيل المثال، بمعاناة الشعب الفلسطيني خلال الهجمات الإسرائيلية الرهيبة على قطاع غزة، أو بشأن مسألة النزاعات الأخرى، مثل الحالة في اليمن.

مشروع القرار استراتيجية بأربعة مسارات تتألف من وقف إطلاق النار، وتقديم المساعدة الإنسانية، والجهود المشتركة في مكافحة الإرهاب، والمفاوضات السياسية. كما يجسد احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويتسم بمضمون كامل وشامل ومتوازن. وقد صوتت الصين مؤيدة لمشروع القرار وتأسف لعدم اعتماده.

إن سورية بلد مهم في الشرق الأوسط. واستعادة السلام والاستقرار فوراً يخدم المصالح المشتركة لسورية، والبلدان الأخرى في المنطقة، والمجتمع الدولي. وتأمل الصين أن يقوم مجلس الأمن بالحفاظ على سلامة الشعب السوري باعتبارها أولويته القصوى، وأن يظل متحداً بغية التوصل إلى توافق في الآراء، ويواصل جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للتراع في سورية، ويعمل بصورة مشتركة على الحيلولة دون استمرار ترعرع الإرهاب وانتشاره، وأن يضطلع بدور إيجابي وبناء في صون السلام والاستقرار في سورية وفي المنطقة.

**السيد فان بوهيمن** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت نيوزيلندا معارضة لمشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي (S/2016/847) نظراً لطابعه المتحيز والمضلل ودور روسيا الهدام في التراع السوري ولأن روسيا لم تتح أي مجال للتفاوض على نص بشأن مسألة حساسة للغاية - وهي مسألة روسيا طرف مباشر فيها.

والإجراءات من هذا القبيل لا تؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات في المجلس التي تحول دون اتخاذ إجراء بناء. وكما لاحظتم سابقاً، سيدي الرئيس، فإن نيوزيلندا ما فتئت تعمل على إيجاد بعض الأفكار مُحاولَةً توحيد صفوف المجلس بشأن هذه المسألة الأكثر صعوبة. وعدم قيامنا بتقديم أفكارنا قرار يهمننا لوحدها، لكنني أدعو روسيا وجميع أعضاء المجلس إلى العمل معنا في الأيام المقبلة لنرى ما إذا كان بوسعنا رسم مسار في اتجاه إيجابي على نحو أكبر.

بشدة جميع الأنشطة الإرهابية التي تلحق الأذى بالأبرياء وتقتلهم.

وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل على إيجاد حل سياسي للتراع عن طريق الحوار بين جميع الأطراف المشاركة في التراع، من أجل وقف القتال في أقرب وقت ممكن. والإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بخصوص الحالة في سورية ينبغي أن تُمكن من تحسين الحالة بشكل ملموس، وتساعد في السعي إلى وقف الأعمال القتالية، وتدعم وتنسق جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية، وتيسر بذل جهود أقوى لمكافحة الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهذه الإجراءات ينبغي أن تعزز البحث عن حل مقبول لجميع الأطراف في عملية سياسية يتولى زمامها ويقودها السوريون تحت رعاية الأمم المتحدة.

ومشروع القرار الذي قدمته فرنسا وإسبانيا (S/2016/846) يتضمن عدداً من العناصر الهامة، مثل الحاجة إلى وقف إطلاق النار، والدعوة إلى حل سياسي، وتحسين الحالة الإنسانية، وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. بيد أن بعض أحكام مشروع القرار لا تحترم تماماً سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن الآراء البناءة لبعض أعضاء مجلس الأمن لم تدمج في مشروع القرار. ولتلك الأسباب، اضطرت الصين للامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

ومشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي إلى مجلس الأمن (S/2016/847) يحث الأطراف على وقف الأعمال القتالية فوراً، وتمكين الناس من الحصول على المعونة الإنسانية، وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، ودعم المساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، ويدعو إلى التعجيل باستئناف محادثات السلام في جنيف. ويجسد



السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية):  
يواجه أعضاء مجلس الأمن حالة استثنائية هنا. فقد تعين عليهم التصويت على التواصل على مشروع قرارين بشأن مسألة واحدة: وقف الأعمال العدائية في سورية.

ونود أولاً وقبل كل شيء، أن نعرب عن شعورنا بالانزعاج الشديد إزاء الحالة الإنسانية الراهنة في حلب التي حُرمت بسببها الغالبية العظمى من سكان المدينة من الحصول على الضروريات الأساسية وتقديم المساعدة المنقذة للحياة، في حين تسببت أعمال سفك الدماء المروعة، وخاصة في شرق حلب، في إصابة وإزهاق أعداد كبيرة جدا بين السكان المدنيين.

ونشهد في حلب دماراً ذا أبعاد تاريخية حقا وباستطاعتنا هنا في المجلس وضع حد له إن عزمنا على اتخاذ إجراءات بناءة وحازمة. فليس مقبولا قصف المستشفيات وندين بشدة مثل هذه الأعمال. بيد أن المسؤولية الرئيسية عن حل هذه المسألة الخطيرة تقع على عاتق أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين المتورطين بصورة مباشرة في هذا النزاع بتوريد الأسلحة وتقديم الدعم اللوجستي إلى المتحاربين الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ونتوقع من الأعضاء الدائمين في المجلس - الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن - أن يقدموا مثالا يحتذى بأن يضعوا جانبا مصالحهم الاستراتيجية والسعي إلى بذل كل جهد سياسي ممكن لما فيه مصلحة المدنيين السوريين الذين يتعين توفير الحماية لهم.

وبالرغم من أن أفراد الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى الشجعان والمتفانين ما زالوا يعملون في سورية، إلا أن آخر موجة من القتال في حلب قد أدت إلى تدمير البنية التحتية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات وسيارات الإسعاف، وأسفرت عن نقص حاد في صفوف الموظفين الطبيين القادرين على توفير الرعاية والمساعدة اللتين تشتد الحاجة إليهما.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في هذه القاعة بالذات، قلنا بالفعل إننا نشعر بالألم إزاء الحالات في سورية، واليمن، وجنوب السودان، وفي سائر أنحاء العالم حيث يتعرض السكان المدنيون لفظائع الحرب. كما قلنا في هذه القاعة بالذات أننا، إذ نلقي الخطب، نشعر بالألم لاستمرار سقوط القنابل على السكان المدنيين والمستشفيات والمدارس. وفي هذه القاعة بالذات، قلنا أيضا أن ما يحدث في حلب، مجزرة حقيقية دون أي شك.

واليوم، من الأهمية بمكان إنهاء الأعمال القتالية والتفجيرات والمذابح. وأود أن أضيف أن الرضع الذي ينتشلون من الأنقاض في حلب ليسوا إرهابيين؛ والمسنون الذين تحطمت منازلهم فوق رؤوسهم ليسوا إرهابيين؛ والمرضى الذين دفنوا تحت أنقاض المستشفيات في حلب ليسوا إرهابيين؛ والأطفال الذين دفنوا تحت أنقاض مدارسهم ليسوا إرهابيين.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/847، فقد امتنع وفد بلدي عن التصويت عليه لأسباب إجرائية وموضوعية. وفيما يتعلق بالإجراءات، فقد عُرض مشروع القرار في الساعة الخامسة مساء أمس على أنه اقتراح ليس لنا سوى قبوله أو رفضه، ولم تكن هناك أي إمكانية للتفاوض عليه. علاوة على ذلك، لاحظنا ما أن شرعنا في قراءته أنه شمل اتفاقا ثنائيا ليس لمجلس الأمن أن يقرر فيه أو أن له أي سبب للعلم به. ونعلم جميعا شدة التباين بين الأعضاء الذين سيوقعون على الاتفاق وأولئك الذين لا يعتزمون التوقيع عليه، وأنه لا يحق لمجلس الأمن التوسط في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالمضمون، فإن مشروع القرار لا يتصدى لمسألة بالغة الأهمية في الوقت الحالي، ألا وهي إنهاء القصف على مدينة حلب. ويلتزم وفد بلدي بمواصلة العمل في مجلس الأمن لاستئناف عملية تفاوض من شأنها أن تسهم في إنهاء الحالة الراهنة وتوجيه سورية نحو مستقبل أفضل.



بشأن وقف الأعمال العدائية بين الرئيسين المشاركين لفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية. ونأمل بصدق أن تتمكن الحكومات من الاتفاق على أهمية الحفاظ على استمرار الحوار وتجديد التعاون في البحث عن السلام ومكافحة الإرهاب وتخفيف محنة المدنيين السوريين الذين يتحملون العبء الأكبر للتراجع.

ختاماً، وبعد إبداء وحدة الصف بين أعضاء مجلس الأمن في التوصية بشأن الأمين العام المقبل، فإن أحداث اليوم تعدُّ مؤشراً سلبياً للغاية على قدرة المجلس على الإسهام بشكل فعال في صون السلم والأمن الدوليين، وهو أمر نأسف له بشدة. وتؤكد أنغولا مجدداً عزمها على مواصلة الانخراط في البحث عن السلام وإنقاذ الأرواح في سورية عبر النهوض بالعملية السياسية من خلال المفاوضات والحوار بمشاركة السوريين قبل كل شيء.

**السيد بيسو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتنا اعتراضاً على الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي (S/2016/847). وأكرر ما قلته في وقت سابق اليوم، وهو أنه يجب وقف جميع عمليات القصف الجوي في مدينة حلب فوراً. ويجب وقف جميع الأنشطة العسكرية في شرق حلب، وخاصة الهجمات العشوائية التي تنتهك القانون الإنساني الدولي فوراً. وفيما إذا كان الاتفاق المبرم في ٩ أيلول/سبتمبر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا سارياً لكان بوسعنا تنفيذ التدابير بناءً عليه، ولكن من المحزن أن الأمر ليس كذلك. وبالتالي، لا تستطيع اليابان تأييد الاقتراح الروسي.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، وسأتكلم بإيجاز شديد لأننا ما زلنا سنستمع إلى متكلم آخر.

مثلما جرت العادة، ما زال ممثلاً الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة يتمسكان بخطابهما الاستفزازي.

ونتيجة لذلك فقد شهد عدد الضحايا والجرحى والمشردين داخلياً زيادة مروعة.

لقد صوّتت هنا اليوم على مشروع قرارين نرى أنهما يتضمنان مقترحات بناءة. ونعرب عن شعورنا بالأسف الشديد للفشل في إحراز تقدم بشأن قرار يتصدى للشواغل الأكثر إلحاحاً - حماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية وإطلاق عملية سياسية تفضي إلى السلام الدائم في سورية.

لقد امتنعت أنغولا عن التصويت على كلا القرارين. ونرى أن مشروع القرار الذي قدمته فرنسا وإسبانيا (S/2016/846) لم يتناول المسألة الأساسية المتمثلة في إحياء عملية تفضي إلى وقف حازم للأعمال العدائية. بل يسعى مشروع القرار - على العكس من ذلك - إلى زيادة حدة التوتر في المناقشة بين الأطراف الرئيسيين في النزاع والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومن المرجح أن يؤدي إلى إنهاء الفريق الدولي لدعم سورية.

وفي حين أن الاقتراح الروسي (S/2016/847) يتضمن بعض العناصر الإيجابية لاستئناف عملية تفضي إلى وقف الأعمال العدائية، قررت أنغولا الامتناع عن التصويت عليه حرصاً على تجنب الانجرار إلى الجفاء المؤسف السائد بين أعضاء المجلس الذين تقع عليهم المسؤولية الرئيسية عن النزاع وواجب العمل على إيجاد حلول له.

وأؤيد جهود المبعوث الخاص دي ميستورا والتزامه الثابت بالتوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وغير مقيدة واستئناف صيانة مرافق المياه والكهرباء المتضررة في حلب، فضلاً عن السماح بعمليات الإجلاء الطبي للحالات العاجلة في المدينة وما حولها. ولا ريب أن ذلك المسعى يتوقف على التعاون بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. ونعرب عن شعورنا بالأسف الشديد لتعليق المناقشات الثنائية

متعدد الأطراف. كان مشروع قرارنا (S/2016/847) اليوم - الذي، كما ذكرت سابقاً، لا نتوقع أن يعتمد حيث نعتبره مجرد مظاهر سياسية، إذا جاز التعبير - محاولة للحفاظ على نهج متعدد الأطراف ولإدراج الجوانب ذات القيمة من الاتفاق المبرم بين روسيا والولايات المتحدة لأننا نعتقد أنه، على الرغم من أنه لم ينفذ، كان من الممكن تنفيذه. إن العمل الجاري على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معقد جداً، لكننا نود أيضاً أن نؤكد للحاضرين أن الأمل يحدونا في أن الحالة في سورية سوف تعود إلى طبيعتها، وهو ما سيؤدي بلا شك إلى تحسين الحالة في شرق حلب. ونأمل أن يحدث ذلك في أسرع وقت ممكن.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): من الواضح، سيدي الرئيس، أن كلمة الحق تفقد ممثلي القوى الاستعمارية داخل هذا المجلس صوابهم. لذلك، نراهم يفرون عند سماعها. وهم يثبتون بذلك أنهم أصحاب نوايا خبيثة استعمارية تجاه بلدي وشعب بلدي. وأن دبلوماسيتهم هي دبلوماسية الفوضى والإكراه والقسر والقوة، وليست دبلوماسية الحوار وحل النزاعات بالوسائل السلمية. ولذلك، وبعد أن انسحب بعض الزملاء من هذه القاعة، أشكرهم لأنهم أعطوني صفة العضو الدائم بدلاً عنهم.

سيدي الرئيس، أتوجه إليكم بالتهنئة على ترؤس بلدكم الصديق لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي في وقت يشهد فيه العالم بشكل عام، ومنطقتنا نحن بشكل خاص، تحديات هامة وخطيرة، نتيجة السياسات الخاطئة التي تنتهجها بعض الدول، بما فيها دول دائمة العضوية في هذا المجلس، سعياً منها إلى تنفيذ أجندتها التدخلية الخاصة، والتي تتناقض مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. إن حكمتكم وخبرتكم تشكلان صمام أمان لأعمال المجلس في هذا التوقيت الحساس.

وقد اعتدنا على ذلك الخطاب المنفلت ولن نرد عليه، ولن نحيد عما نرى أنه أكثر أهمية لمجرد محاولات إهانتنا أو استفزازنا.

لكن لدى بالفعل موضوعين أود أن أتطرق إليهما. طلب ممثل المملكة المتحدة منا أن نتوقف الآن. حسناً، لماذا لا نتوقف المملكة المتحدة عن دعم الأشرار في أنحاء العالم، بما في ذلك الإرهابيون وكل من يتسبب في تفاقم الحالة؟ ينبغي لها أن تتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. يتعين على المملكة المتحدة وضع حد لزعزعتها الاستعمارية وترك العالم في سلام. إن فعلت ذلك، ربما تتحسن الحالة عندئذ في العديد من مناطق وأقاليم العالم.

والحجة التي ساقتها الولايات المتحدة من أن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل. نعم، نحن نتفق مع ذلك. لقد توصل وزير خارجية الاتحاد الروسي ووزير خارجية الولايات المتحدة إلى اتفاق على مدى بضعة أشهر، لكن الولايات المتحدة لم تتمكن من تنفيذه لأنها لم تستطع أن تفصل بين المعارضة المعتدلة والإرهابيين. إنها لم تستطع ضمان انسحاب جماعات المعارضة من طريق الكاستيلو، وهو ما كان من شأنه أن يهيئ ظروفاً أفضل لإرسال المساعدات الإنسانية إلى شرق مدينة حلب. يلزم القيام بالمزيد.

أعتقد أن أوروغواي طرحت نقطة جديدة بالاهتمام مفادها أن الإرهابيين هم الذين يعملون لكن المدنيين هم الذين يعانون. يقع اللوم هنا على الساسة، مع الخطط البغيضة التي يحاولون تنفيذها في جميع أنحاء العالم، بينما يعاني المدنيون نتيجة لذلك. لا يعترف الساسة حتى بالأخطاء الكارثية، إن لم تكن الجرائم، التي تسفر عنها سياساتهم، بما في ذلك تفاقم الصراع والعواقب غير القابلة للسيطرة في جميع أنحاء العالم.

ورداً على ما قاله ممثل أنغولا بشأن قلقه من أن الحالة الراهنة يمكن جداً أن تمثل نهاية الفريق الدولي لدعم سورية، فإننا لا نعتقد أن هذا استنتاج دقيق. نعتقد أننا أيدنا نهجاً

السوري، وعما يجب عليه فعله كوزير فرنسي لمساعدة الشعب السوري - وكأنه ما زال يحلم بأنه يمثل قوة استعمارية يمكنها سرقة حق التكلم باسم الشعب السوري في هذا المجلس. ولكن على الساسة الفرنسيين الشعور بالخل لما فعلوه بليبيا وبالشعب الليبي. أما ما ذكر عن مذبحتي غرنیکا وسريبرينيتشا، فقد حدثت هاتان المذبحتان بسبب سياسات همجية تنافسية أوروبية محضة، لا علاقة لنا بها نحن أو غيرنا.

وأما المذبحة التي تحدث بحق بلدي اليوم، فسببها إرهابيون مرتزقة أجانب ولدوا في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والنرويج وإسبانيا وبلجيكا. إرهابيون تتلاعب بهم استخبارات غربية متخصصة وفتاوى الجهل الجهادية والمال السعودي القطري والرعاية التركية لكل هذه العملية العدوانية. قبل أن أمضي في بياني، أذكر الوزير الفرنسي بما قاله سلفه، لوران فايوس في عام ٢٠١٢، وأقتبس باللغة الفرنسية،  
(تكلم بالفرنسية)

”الجهاديون الفرنسيون يقومون بعمل جيد في سورية“.

(تكلم بالعربية)

هذا ما قاله فايوس، إن الجهاديين الفرنسيين يقومون بعمل جيد في سورية، هذه هي السياسة الفرنسية، يعبر عنها وزير خارجيتها آنذاك، لوران فايوس،

لقد أثبتت مفردات مشروع القرار الفرنسي من جديد النوايا التي انتهجتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة ضد بلدي منذ بداية الأزمة، وهي نوايا استهدفت بالتأكيد تقويض مقومات الدولة السورية بأكملها وليس مجرد استهداف حكومة فحسب. فمشروع القرار يطالب صراحة بوقف عمليات الجيش السوري الذي يقوم مع حلفائه بالدفاع عن الشعب السوري ومحاربة الإرهاب نيابة عنكم أتم جميعاً في

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أعبر عن إدانة بلدي للعمل الإرهابي الجبان الذي استهدفت فيه جبهة النصرة مقر السفارة الروسية في دمشق قبل عدة أيام، والذي عارضت دول صوتت لصالح مشروع القرار الفرنسي (S/2016/846) اليوم مجرد إصدار بيان صحفي لإدانته. كما نعرب عن أسفنا لفشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار (S/2016/847) الذي تقدم به وفد بلدكم، بهدف تحقيق التهدئة ودفع العملية السياسية في سورية من خلال فصل ما يسمى بقوات المعارضة المسلحة المعتدلة عن تنظيم الجبهة النصرة الإرهابي. إن إفشال مشروع القرار الروسي (S/2016/847) يؤكد من جديد للمرة المائة غياب الإرادة السياسية لدى معارضي هذا المشروع لمكافحة الإرهاب بشكل حقيقي والتوصل إلى حل سوري - سوري للأزمة. ويبدو أن عملية فصل الإرهابي المتطرف عن الإرهابي المعتدل هي عملية صعبة ومعقدة جداً، تشبه إلى حد ما فصل ذرات اليورانيوم المشعة عن ذرات اليورانيوم غير المشعة، هذا إن وجدت هذه الذرات غير المشعة.

لم أتكلف عناء التفكير كثيراً لفهم مكونات مشروع القرار الفرنسي، فهو كان واضحاً في أهدافه ومبتغاه - ليس لي وحدي، ولكن للشعب السوري بأكمله، الذي يستذكر هذا العام الذكرى المثوية لاتفاقية سايكس - بيكو، سيئة الصيت، وما حملته من معاناة مستمرة نتيجة تداعيات هذه الاتفاقية الاستعمارية بين فرنسا وبريطانيا، والتي قسمت شعوبنا ونهبت خيرات بلادنا وثرواتها. إننا نرى أن مشروع القرار الفرنسي هذا يعكس حين هذه الدولة إلى ماضيها الاستعماري الأسود، حين ظنت واهمة أن إشعال فتيل ما يسمى بالأزمة السورية سوف يشكل فرصة ذهبية لها لاسترجاع نفوذ استعماري أفل ولن يعود.

لقد مارس وزير الخارجية الفرنسي، اليوم، في بيانه سياسة الوصاية على الشعب السوري، وتحدث عما يفيد الشعب

آهة بأن سياساتها هذه قد عرّضت حياة مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء السوريين إلى الخطر من خلال دعمها المستمر للمجموعات الإرهابية المسلحة التي اتخذت من المدنيين دروعاً بشرية.

لقد حوّل الإرهابيون في شرق حلب أهم وأكبر مشفى للعيون في الشرق الأوسط إلى مقر لعملياتهم العسكرية، هذا جواب على البعض من الزملاء الذين تحدثوا عن استهداف المشافي. وأذكركم أيها السادة بأن مجلس الأمن قد عقد منذ بداية الأزمة في سورية ٧٥ جلسة رسمية، و ٩٧ جلسة مشاورات غير رسمية، و ٨ جلسات بصيغة آريا، كما اعتمد المجلس ١٧ قراراً إلى جانب عدد من البيانات الرئاسية والصحفية حول الوضع في بلدي، لكن كل هذا الجهد لم يوقف دعم شتات الإرهاب العالمي للعبث في بلدي سورية. ولا بأس من التذكير في هذا الصدد بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت تحت قبة هذا المجلس امتياز حق النقض ٧٧ مرة، وبريطانيا ٣٣ مرة، وفرنسا ١٩ مرة، ولم يشعر ممثلو هذه الدول بالخلجل من أنفسهم عندما كانوا يفشلون مشاريع قرارات تدعو فقط لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها المحتلة ولإنصاف الشعب الفلسطيني.

لقد انكشف للجميع بشكل لا لبس فيه أن برامج الدعم التي قدمتها وتقدمها الولايات المتحدة وأدواتها من الدول الإقليمية والعربية في المنطقة لما أسمته بـ "المعارضة المسلحة المعتدلة" كانت وما تزال تصب في أيدي تنظيمي "داعش" و "جبهة النصرة" الإرهابيين والمجموعات الإرهابية المرتبطة بهما. وهنا يحق للشعب السوري - الذي تدّعي الدول التي أشرت إليها الحرص على مصالحه - يحق له أن يسألها عن الآلية أو عن العقيلة التي تحكم مقاربتها للأزمة في سورية. فالولايات المتحدة أنشأت قبل فترة برنامجاً لتدريب مقاتلين قررت مسبقاً وصفهم بـ "المعتدلين"، وأنفقت حسب تصريحات مسؤوليها

مواجهة تنظيمي "جبهة النصرة" و "داعش" والمجموعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما.

لقد بات من المسلّمات أنه كلما حقق الجيش السوري وحلفاؤه إنجازات في مواجهة المجموعات الإرهابية، وفي مقدّمها جبهة النصرة، يتداعى بعض أعضاء المجلس المعروفين لنجدتها من مصيرها المحتوم من خلال طلب عقد الجلسات أو تقديم مشاريع القرارات التي لا تضع اعتباراً لمعاناة الشعب السوري، بل تسعى فقط لإنفاذ الإرهابيين سواء في حلب أو في غيرها من المناطق والمدن السورية.

كنا نتمنى لو أن هذا الجهد المحموم وغير المسبوق الذي قامت به فرنسا للدفع في اعتماد مشروع القرار هذا قد انصبّ، على غرار مشروع القرار الروسي، في صالح إيجاد حل سياسي للأزمة السورية بقيادة سورية ودون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة. وكنا نتمنى بدلاً من تقديم مشروع قرار لفرض منطقة حظر جوي في جزء من سماء بلدنا العزيز أن تفرض فرنسا وحلفاؤها حظراً ذاتياً على الدعم الذي تقدمه حكومات بلادهم للإرهاب الذي تصدّره إلى بلدي سورية. وكنا نتمنى على حكومة فرنسا أن تجيب على السؤال الذي يطرحه الشعب السوري باستمرار، وهو هل تساوي صفقة التوتال وأموال الغاز القطري وصفقات السلاح مع السعودية، هل تساوي كل هذه الدماء السورية التي سفكت؟

لقد دأبت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا منذ ما يقارب ستة أعوام على الدعوة لعقد الجلسة تلو الأخرى، وعلى تقديم مشاريع قرارات وبيانات رئاسية وصحفية في مجلسكم هذا لإيهام الرأي العام بأنها تسعى لإيجاد حل للأزمة في بلدي، وسخّرت في الوقت نفسه حملات إعلامية ودبلوماسية وسياسية للترويج كذباً بأن ما يحدث في سورية إنما هو مواجهة بين "معارضة مسلحة" تصفها بـ "المعتدلة" وبين قوات حكومية تتهمها بارتكاب جرائم حرب، غير

ضد الطائرات، وبالمناسبة هو طبيب، طبيب في منظمة الخوذ البيضاء يطلق صاروخاً ضد طائرة! ولدينا طبعاً العشرات من الصور متاحة لمن يريد. بالمناسبة، لا بأس من كشف النقاب هنا عن أن مؤسس زعران "الخوذ البيضاء" تلك هو ضابط استخبارات بريطاني اسمه "جيمس لوموزورييه".

أما معهد رون بول الأمريكي للسلام والازدهار فقد كشف مؤخراً أن البنتاغون قد دفع مبلغ ٥٤٠ مليون دولار لشركة علاقات عامة بريطانية اسمها "بيل بوتينغر" تقدم خدماتها عادة للسعودية وشيلي، الهدف من دفع المال هو خلق بروباغندا معادية للحكومة السورية في سورية. أي فبركة يوتيوب، وفبركة صور، وفبركة أفلام.

ثم شكلت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً خارج إطار الشرعية الدولية بذريعة محاربة تنظيم داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى، والتي عملت هي وحلفاؤها منذ عام ٢٠٠٣ على تهينة البيئة الخصبية لظهورها وتوسعها وانتشارها. غير أن الوقائع على الأرض قد أثبتت - ومنذ إنشاء هذا التحالف المزعوم - أن تنظيم داعش قد توسع نفوذه، والسبب يعود إلى عدم جدية هذا التحالف في مكافحته للإرهاب. بل على العكس من ذلك تماماً، فقد قام طيران هذا التحالف بقتل المئات من المدنيين والعسكريين السوريين، وقام بتدمير منشآت اقتصادية وبنى تحتية، وألقى بالسلح والمؤن العسكرية لتنظيمات إرهابية لنشر المزيد من الفوضى والخراب في بلدي. لكن ذلك كله كان ولا يزال يجري - حسب تصريحات التحالف - بطريق الخطأ. وبالنتيجة، فإن طيران التحالف يقتل المدنيين ويدمر البنى التحتية ويساعد الإرهابيين ويسلحهم ثم يبرر جرائمه تلك بأنها مجرد أخطاء ينبغي غفرانها ليعود هذا التحالف بعد أيام قليلة ويكرر ذات الأخطاء.

لقد بات المرء اليوم في حاجة إلى فك شفرة الاستراتيجية التي يتبعها هذا التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة

٥٠٠ مليون دولار على تدريب ٤٩ مقاتلاً، فانضم معظمهم مع السلاح الأمريكي المسلّم لهم وفور وصولهم إلى الأراضي السورية إلى صفوف "جبهة النصرة" الإرهابية، وبقي خمسة لا أحد يعرف أين هم الآن.

وقدمت الولايات المتحدة والسعودية وقطر المال والسلاح لتنظيم "لواء شهداء اليرموك" الإرهابي في الجنوب والجلولان السوري المحتل، فأعلن هذا اللواء انضمامه إلى "داعش"، وصممت هذه الدول على اعتبار تنظيم "نور الدين الزنكي" الإرهابي المدعوم من الحكومة التركية "معتدلاً" رغم جرائمه المعلنة في حلب، إلى أن أعلن هذا التنظيم الإرهابي رسمياً انضواءه تحت لواء "جبهة النصرة" الإرهابية. وهكذا كل المعتدلين يصبحون أطرافاً في "جبهة النصرة" و "داعش". وأحدث الأمثلة والذي لن يكون آخرها هو إعلان ما يسمى "لواء صقور جبل الزاوية" المدعوم أمريكياً الانضمام إلى قيادة "جيش فتح الشام"، وهو الاسم الجديد لتنظيم "جبهة النصرة" الإرهابي، ولا ننسى أن نشير هنا إلى أن ١٨٠٠ رسالة إلكترونية تم حذفها من بريد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون يتضمن بعضها تفاصيل شحنات الأسلحة التي تم نقلها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية من ليبيا عبر تركيا وذلك بقرار رسمي من الإدارة الأمريكية.

لقد اعتمدت هذه الدول في تنفيذ سياساتها التدميرية على حملة إعلامية وسياسية مضللة لإقناع الرأي العام العالمي بأنها تحارب الإرهاب وأن الإرهابيين الذين تدعمهم وتموّلهم وتنقلهم إلى سورية من أكثر من مئة دولة هم إما "معارضة معتدلة" أو "مسعفون أوائل"، وهم ما اصطُح على تسميتهم مؤخراً بالخوذ البيضاء وتم ترشيحهم للحصول على جائزة نوبل للسلام.

أيها السادة، هذه صور تظهر هؤلاء "المعارضين المعتدلين" من "الخوذ البيضاء"، أحدهم وهو يستخدم صاروخاً موجهاً



إلى منطقة أورم الكبرى في ريف حلب بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. الأمر الذي أدى إلى وفاة عدد من المواطنين السوريين من المتطوعين والعاملين مع الهلال الأحمر العربي السوري، ونهب المساعدات، وتدمير الشاحنات وحرقها. كما منعت الجماعات المسلحة "المعتدلة" ممثلي الهلال الأحمر العربي السوري من الدخول وإيصال المساعدات إلى العديد من المناطق. وهذه حقائق يدركها العاملون في المنظمات الأممية العاملة في سورية. لقد باشرت حكومة بلدي التحقيق في الاعتداء الذي طال القافلة المشتركة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى، وسنوافيكم بنتائج التحقيق فور انتهائه.

إن وجودنا اليوم في هذه الجلسة من أجل بحث الوضع الحالي في شرق حلب، الذي يتباكي البعض عليه، كان نتيجة مباشرة لملص الولايات المتحدة من الاتفاق الروسي - الأمريكي المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر. والذي التزمت واشنطن بموجبه بفصل من تصمم على تصنيفهم معارضة مسلحة معتدلة عن إرهابي جبهة النصرة. وقد التزمت حكومة بلدي بوقف الأعمال العدائية المنصوص عليه في هذا الاتفاق، وشرعت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكامه وإدخال المساعدات إلى مدينة حلب، وتأمين ممرات إنسانية للمدنيين. بيد أن عدم التزام الجانب الأمريكي بتعهداته واستمرار خروقات الجماعات الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها لوقف الأعمال العدائية واستغلاله لإعادة تجميع نفسها وشن هجمات جديدة، كل ذلك أدى لانتهاء العمل بوقف الأعمال العدائية وتدهور الأوضاع في مدينة حلب بعد أن قام الإرهابيون بقتل ١٥٧ جنديا سوريا و ٣٠٠ مدني سوري في شرق حلب.

ختاما، نحن أولياء الدم الذي يسفك في بلدنا، ونحن ضحايا الحرب الإرهابية وما ينجم عنها من آلام وأوجاع

الأمريكية، وهي شفرة قائمة في الأساس على تكرار ارتكاب الأخطاء مما يؤكد أنها سياسة متعمدة ومنهجية، مثلما حصل عندما استهدفت طائرات هذا التحالف مواقع الجيش السوري في دير الزور، وهو هجوم عرض مئات الآلاف من المدنيين السوريين في دير الزور لخطر إرهاب داعش، كما تعرفون. إلى أن وصلت الجراءة بهذه الدول إلى حد المطالبة بفتح ممرات إنسانية آمنة للإرهابيين، والحفاظ على كرامتهم. وهنا نسأل أصحاب هذه الدعوات هل فتحت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ممرات إنسانية آمنة لحماية إرهابي القاعدة المعتدلين في أفغانستان؟ ولمن ارتكبوا مجازر شارلي إبدو ومسرح باتاكلاند ونيس وكاليفورنيا وبوسطن وشيكاغو ونيويورك ولندن؟ لماذا لم يفتحوا ممرات إنسانية لإخراج هؤلاء الإرهابيين في أوروبا وأمريكا؟

لقد قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وأقتبس: "يجب أن نتعلم من دروس الماضي". وأقول له: يا ليتكم تفعلون ذلك. يا ليتكم تتعلمون من أخطائكم في فييت نام وكمبوديا وكوريا وكوبا ونيكاراغوا ويوغوسلافيا والعراق وليبيا وأفريقيا. يا ليتكم تتذكرون وتعتذرون عما فعلتم بالعراقيين الأبرياء الـ ٤٠٨ مدنيين الذين قتلتموهم في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩١ في ملجأ العامرية في بغداد.

تؤكد حكومة بلدي على تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات المتخصصة الأخرى لتطبيق خطط الاستجابة الشهرية. كما تعلن موافقتها على خطة الاستجابة لشهر تشرين أول/أكتوبر الجاري. ويود بلدي، سورية، أن يؤكد على أن عدم التطبيق الكامل لخطط الاستجابة ناجم عن ممارسة الجماعات الإرهابية المسلحة وحلفائها، والتي دأبت على عرقلة الوصول الإنساني، ونهب المساعدات، واستهداف القوافل والكوادر العاملة في المجال الإنساني. وكان آخر اعتداءاتها هو استهداف قافلة المساعدات التي كانت متوجهة



**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): لم أكن أود أن أرد على زميلي ممثل نيوزيلندا الدائم لأنني على اتصال شبه دائم معه وأشرح له باستمرار ماذا يجري في بلدي من أزمة إنسانية باعتبار أن بلده مهتم بهذا الشأن في مجلس الأمن، ولكنني لم أكن أتوقع منه أن يخطئ بمخاطبتي كسفير لنظام، وهو دبلوماسي مخضرم وعضو في هذا المجلس، ومفترض به أن يحترم الشرعية الدولية ويخاطبني باسمي ممثلاً لبلدي، الجمهورية العربية السورية. هذا أول خطأ ارتكبه السفير.

أمّا الخطأ الثاني، فيبدو أنه وغيره لا يقرأون ما نرسل إليهم. هذا جدول يتضمن ٥٠٠ رسالة أرسلناها إليكم باسم حكومة بلدي حول الإرهاب، الإرهاب العالمي الذي ترعاه دول أضحت معروفة. رسائل نرودكم بها منذ بداية الأزمة. ٥٠٠ رسالة يبدو أن زميلي السفير النيوزيلندي لم يقرأها. أرسلنا ٦٠ رسالة أخرى حول استخدام الكيمياء في بلدي. ٦٠ رسالة حول استخدام الإرهابيين للسلح الكيمياء. كلها أرسلناها إليكم. يبدو أيضاً أن البعض لا يقرأ. لذلك، أنا أناشد السادة الزملاء أن يقرأوا ما نرسل إليهم لأن ذلك سيساعدهم حكماً على أن يروا الصورة بشكل أوضح.

نحن في سورية كلنا، بدون استثناء، ضحية تضليل لدى البعض، وسوء فهم لدى البعض الآخر. دورنا كدبلوماسيين هو أن نبذل هذا التضليل وسوء الفهم، لا أن نكذب على بعضنا البعض.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

ومأس إنسانية. نحن ولا أحد غيرنا. وذروة النفاق والتضليل أن يتباكى رعاة الإرهاب على أزمة السوريين الإنسانية. وسيبقى التزامنا بمحاربة الإرهاب يسير بالتوازي مع التزامنا بالتوصل إلى حل سياسي يتم عبر حوار سوري - سوري يقرر السوريون من خلاله مستقبل بلدهم دون تدخل خارجي.

وختاماً، أدعو من سفك دموع التماسيح على السوريين الأبرياء في حلب إلى سفك دموع حقيقية على ٢٥٠ مدنياً يمينا، قتلهم الطائرات الغربية اليوم في صنعاء، وهي طائرات غربية بحوزة السعوديين.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): طلب ممثل نيوزيلندا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد فان بوهيمن** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): اعتدت على الأفكار الخيالية الرائعة من جانب الممثل السوري. ولا يمكن التعويل على دقة سوى القليل جداً مما يقوله. ولكن عندما يتفوه بأكاذيب صارخة عن إيصال المساعدات الإنسانية للشعب السوري، لا بد لي من الكلام. إن السجل واضح. ويتحمل النظام السوري المسؤولية كاملة عن حالات التأخير في إيصال المعونة الإنسانية، ونقل المعدات الطبية، والعوائق الأخرى التي وضعت في طريق قوافل الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة الآن.